Sana'a University Journal of Human Sciences
مجلة جامعة صنعاء للعلوم الإنسانية
Vol. 5 | No. 2| Page 649 – 681 | 2023 |
https://journals.su.edu.ye/index.php/jhs
ISSN : 2958-8677

تأثير الفوضى التجارية على الوسط الحضري وطرق معالجاتها
دراسة ميدانية لمديرية التحرير بمدينة صنعاء

The Impact of Disorder Trade on the Central Urban Area and Ways for Treatment:
A Field Study for Attahrir District in Sana'a City

دارس أبو نشطان

باحث – قسم الجغرافيا ونظم المعلومات الجغرافية

كلية التربية والعلوم التطبيقية – جامعة صنعاء – اليمن

Daris Abo Nashtan

Researcher -Department of Geography and Geographic Information Systems - Faculty of Education and Applied Sciences - Sana'a University - Yemen

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تشخيص آثار التجارة الفوضوية على التناسق الوظيفي للوسط الحضري وتحليلها، والبحث في طرق معالجاتها في مديرية التحرير بمدينة صنعاء، فهذه التجارة العشوائية تصنف ضمن الظواهر الاجتماعية والاقتصادية القديمة، لما لها من جذور ثقافية ضاربة في القدم غير أن بُعدها التاريخي والثقافي ليس مرتبطا بخصوصية يمنية قديمة فقط، ففي اليمن الحديث يلاحظ أن أنشطة التجارة الفوضوية كانت في المقام الأول نتيجة لضعف التجهيزات الأساسية والخدمات الاجتماعية، وعجز الاقتصاد الوطني على خلق فرص عمل كافية تلبي حاجة المجتمع والطلب المتنامي لتشغيل القوى العاملة، فضلاً عن توالي مواسم الحروب والتناوب مع فترات يبرز فيها وجود المشاكل السياسية التي مازالت تعصف باليمن أحدثها منذ ستينيات القرن الماضي وما زالت حتى الآن، وما ينجم عنها من معاناة معظم السكان وما تفرزه من فقر مترافقاً مع قلة الإمكانيات المتاحة، كلها أسباب دفعت فئة واسعة من القوى العاملة العاطلين للبحث عن العمل وخصوصا التوجه إلى قطاع تجارة التجزئة المتجولة في شوارع العاصمة الأمر الذي أدى إلى ممارسة التجارة الفوضوية في مدينة صنعاء، ومنها مركز المدينة وقلبها التجاري محل الدراسة، منطقة التحرير، وقد ترتب على هذه الممارسة مجموعة من المشاكل والاختلالات الحضرية في مديرية التحرير، أهمها التحديات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية التي وضعتها أمام الدولة والمجتمع الحضري بالمديرية.

إن إحدى النتائج التي توصلت إليه هذه الدراسة هو الإشارة إلى أن التجارة الفوضوية في مديرية التحرير بمدينة صنعاء، آخذة في التنامي والاتساع داخل الوسط الحضري مخلفة مع كل توسع آثارا اقتصادية واجتماعية وبيئية سلبية، حيث أصبحت تشكل عقبة فعلية أمام مسار التنمية وهي من أكبر المعوقات التي تزيد من تعقيد الأزمة الحضرية التي تعيشها المدينة، لذلك فإن هذه الدراسة تناولت تشخيص وتحليل واقع التجارة الفوضوية ومعرفة عواملها وأسباب وجودها، وتقييم مدى انتشارها في المجال الحضري بمديرية التحرير، وإيضاح موقف التشريع اليمني منها، وتحليل خصائص التجارة الفوضوية بهدف تقويض أسسها، والوقوف على الآثار والأبعاد والتداعيات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية المترتبة على هذه الممارسة التجارية، فضلاً عن توضيح أضرارها ومدى خطورتها في ضياع القيمة الجمالية للمدينة، وظهورها بمظهر غير حضاري لا يتناسب مع قيمتها التاريخية والحضارية، لذلك وجب معالجتها وإصلاحها في إطار دمجها بمسار التخطيط والتنمية المتكاملة لوظائف المدينة بهدف الدفع بعجلة التنمية المحلية بالمدينة.

تمركزت منهجية الدراسة بشكل أساسي على المنهج الوصفي التحليلي والكمي بدءاً بجمع المعلومات المتوفرة عن مدينة صنعاء من التقارير والمصادر الثانوية، بالإضافة إلى اعتماد المسح الميداني الشامل لكافة الأنشطة التجارية الفوضوية في مديرية التحرير وتصنيف أنواعها وطرق توطينها وإسقاطها على خرائط المدينة والمديرية باستخدام برنامج ArcGIS 10.8، إلى جانب معالجة البيانات الإحصائية وإنتاج الجداول والبيانات الرقمية من خلال استخدام برنامج spss، كما تم توظيف المعاينة الموقعية إجراء المقابلات الشخصية لملء استمارة الاستبانة المتعلقة بالتجار الممارسين مهنة التجارة الفوضوية لفهم خصائصهم وواقع التجارة الفوضوية التي أدت إلى اكتساح

النسيج الحضري بالمديرية، كما تم إسناد وتوضيح البيانات بالصور المعبرة، ومن هذا المنطلق فقد توصلت الدراسة إلى مخرجات تمثلت بمجموعة من النتائج والمعروضة في متن الدراسة أهمها: أن النسيج الحضري في مديرية التحرير بمدينة صنعاء يعيش – في القرن الواحد والعشرين –حالة من الفوضى الناجمة عن ممارسة التجارة الفوضوية نتيجة احتلال التجار المساحات العامة المخصصة للاستخدامات الحضرية ضمن مرافق المدينة وما ترتب عليه من عكس صورة سلبية للمدينة، وانتشار الضوضاء، وعرقلة حركة السير والمرور، وما تسببه من التلوث البيئي، والمنافسة غير المتكافئة مع القطاع الاقتصادي المنظم، وترويج بضائع دون المعايير المرغوبة قد تشكل خطورة على المستهلك، ومآلات هذه الممارسة العشوائية في توسيع حجم القطاع غير المنظم في الاقتصاد الوطني، مما ينعكس في نهاية الأمر بالسلب على مسار التنمية، وبناءً على النتائج فقد أوصت الدراسة بمجموعة من التوصيات منها تطبيق الحلول العملية المدرجة في متن الدراسة، وهي محاولة تأطير وهيكلة الوضع القائم الغير منظم وضمه إلى التجارة القانونية، وجعلها أحد أساسات التنمية بالمدينة أي التعامل معها باعتبارها إحدى الموارد الاقتصادية المستقبلية للدولة والمجالس المحلية.

الكلمات المفتاحية: التجارة الفوضوية، تدهور المجال الحضري، التنمية.

Abstract:

The study aims to diagnose and analyze the effects of chaotic trade on the urban central area and it shows methods of treatment to deal with this disorder in Attahrir Distract trade area in the city of Sana'a. Research shows that chaotic trade was a result of an Inadequacy of basic equipment and of poor social services. The inability of national economy to create Sufficient job opportunities, along with the effects of extended war aggravations and political problems that still have afflict Yemen since the sixties of the past century. The subsequences of acute poverty and the lack of state capabilities are all functioning as reasons that imposing a wide range of job seekers coupled with high rate of unemployment, those most of who ends up with a choice to practice a chaotic trade as retailers at the streets' sides in the city of Sana'a, The research resulted in that a various of urban problems do exist and caused an unbalancing situation and urban disorder in A-Tahrir District, which make it of durable economic, social and environmental challenges facing the state and urban society decision makers in the City District .

The results of the research show that various aspects are associated with the existing rooted chaotic trade in At-Tahrir District in the city of Sana'a. This problem has begun to grow and expand within the urban center since long time and has left negative economic, social and environmental effects, which has become an actual obstacle to a rational planning and effective development. One of the disorder trade practice has been the increasing complexity of the urban crisis. The researcher found that the Yemeni trade legislation regarding open street trading required update and developed to deal and manipulate existing trade disorder, in addition such practice impose damages to the extent of a danger represented by in the loss of the aesthetic value of the city, and its appearance. Rural appearance at the city urban center makes the most urban area as if it was one of a regular rural area that is not commensurate with its civilized value. Therefore, at this situation, it must be dealt with and reformed according to the framework of its integration in order to advancing the legal practice and local development process in the city.

The research methodology is based mainly on the descriptive, analytical and quantitative approach. Data collection of available information related to the city of Sana'a was gotherd from several official and secondary resources, in addition to a comprehensive field survey of all chaotic commercial activities was performed regarding the District of Tahrir in the city of Sana'a. Types and classification

of disorder trade were then designed and localized on maps using ArcGIS 10.8 software, in addition to processing statistical data which were represented in tables and figures. Using the spas program, data ware analysed also employed. Personal interview and questionnaire are employed to collect data related to chaotic traders to understand their characteristics and the real situation of chaotic trade that swept the urban fabric of the district. The study came out with a set of results, the most important of which is that the urban fabric in the District of Tahrir in the city of Sana'a seems to be a city of old status in its appearance as if were living in the middle of twenty century instad of being in the third phase of twenty-first century, a state of chaos resulting from a widespread practice of chaotic trade as a result of the occupation of public property by merchants and the negative image it carries for the city noise, obstruction of traffic, environmental pollution, unequal competition with the organized economic sector, promotion of goods that may pose a danger to the consumer, expansion of the size of the informal sector in the national economy, which ultimately reflects negatively on the course of development, Based on the results, the study suggested a set of recommendations, including applying the practical solutions mentioned in the body of the study, which is an attempt to provide a framework of planning, including suggestion of legal aspects in trade activities and the development of the city. the researcher suggests ways to provide support for the future economic resources of the state and local councils.

Keywords: chaotic trade, urban decline, development.

المقدمة:

العديد من دول العالم تعاني من انتشار ظاهرة التجارة الفوضوية/الشعبوية والاقتصاد غير (المنظم)الرسمي، حيث أصبحت هذه القضية من أهم المواضيع التي تثير مدبري الشأن المحلي، كما أصبحت مجالاً لبعض الدراسات التي تجذب الباحثين، TANZI) (dir.1982.p 23، فقد اتسع نطاقها كما أن امتهان الأنشطة المرتبطة بهذه الظاهرة تؤشر إلى ممارسة تجارة معيشية من فئات تعاني الهشاشة، (Bhowmik, Shart,2005,p22). غير أن الخلاصة الرئيسية تفيد أن الظاهرة في جوهرها نابعة من إشكاليات بنيوية ترتبط باقتصاد الدول التي تنشط فيها ظاهرة التجارة العشوائية.

لقد عرفت مدننا تغيرات مهمة تمثلت في نمو و تزايد في وتيرة التعمير الحضري نتيجة النمو الديمغرافي الكبير، الذي أدى إلى تجدد و تغير في نمط حياة السكان، فالاستهلاك المفرط للأموال والسلع والمنتوجات من قبل القمة الاجتماعية يقابله فقرا و انتشار للبطالة عند الاغلبية التي تضم مختلف شرائح المجتمع الحضري، أدى إلى بروز ظواهر مختلفة خارجة عن نطاق الإطار القانوني للدولة فيما يخص الممارسة التجارية وشكلت بذلك نظاما فوضويا لا يخضع لمقتضيات القانون مما جعله ينافس الأنشطة القانونية، وعلى سبيل المثال أحد ظواهر التخطيط الحضري العشوائي أفضى إلى انتشار هذه التجارة الفوضوية باعتبارها نشاطا بعيدا عن أي رقابة، حيث تعتمد نشاطات هذا القطاع على الخبرة لا على التأهيل، والتي تنتشر عند فئات واسعة من السكان التي سيطر عليها الفقر والحاجة، ولا يمكن لهذه الفئات أن تتحمل أعباء ضريبية، لكنها في المقابل شكلت قدرات اقتصادية واجتماعية لدى البعض وخلقت مناصب عمل وقدمت مداخيل معيشية لهذه الفئات المحرومة.

يأتي اختيار مديرية التحرير بمدينة صنعاء كمجال لإجراء هذه الدراسة يعود إلى أهميتها الحركية ولكونها أصبحت موقعاً خصباً لانتشار التجارة الفوضوية، حيث اتخذت هذه الظاهرة أبعادا اقتصادية واجتماعية وبيئة خطيرة، (DeLuca,2012,p.14) أفضت هذه

الظاهرة إلى العديد من المشاكل وطرحت كثير من التحديات المهمة والمختلفة أمام كافة القائمين على تسيير الشأن المحلي، وأضحت أحد أهم الأنشطة التي تتحكم في وضعية المديرية، والتي أخذت رقعتها في الاتساع إذ مست مستويات عدة، حيث زحف التجار الفوضويون في/على الشوارع والساحات والميادين والاحياء واحتلوا بذلك مناطق الكثافة، حيث يتم التبادل فيها لسلع غير صحية ومجهولة المصدر بما يهدد حياة السكان، كما تتسبب في الفوضى و اسهمت في وجود مظاهر غير حضارية مشوهة لتناسق المشهد الحضري وصورة المنطقة السياحية، أثرت سلباً على المظهر الجمالي لمدينة صنعاء كون مديرية التحرير تعد واجهة المدينة وقلبها النابض، ناهيك عن تسببها لاختناق الطرق وارتفاع حوادث السير وحرمان خزينة الدولة من الضرائب المستحقة، وفي هذا البحث سوف نتطرق إلى تشخيص الاشكالية وتحليل واقع التجارة الفوضوية وتقييم أثارها والعوامل المتسببة فيها بهدف الخروج بحلول علمية لمعالجتها والحد من انتشارها.

– **اشكالية الدراسة.** تتمحور الدارسة حول إشكالية التجارة الفوضوية في مديرية التحرير بمدينة صنعاء التي تعد أحد الأسباب المباشرة في تدهور المجال الحضري، كما قد تمتثل نقطة ارتكاز ومنطلقا للعديد من مشاكل المديرية وما تمخض عنها من بروز الكثير من الآثار والمشاكل الاجتماعية والاقتصادية السلبية والمتمثلة في الأزمات المرورية الحادة، والتلوث البئي والبصري الناتج عن مخلفاتها، إضافة إلى ضياع حق من حقوق الدولة وهو تهرب التجار الفوضيين من دفع الضرائب، وفي هذا السياق سوف تتطرق هذه الدراسة إلى الإجابة عن الأسئلة الآتية:

– ما المقصود بمفهوم التجارة الفوضوية، وما موقف النظم التشريعية اليمنية منها؟

– ما حجم وخصائص التجار الفوضويين وتجارتهم وماهي الأسباب الفعلية التي اوجدتها؟

– ما هي الآثار الاجتماعية والاقتصادية والحضارية والبيئية الناتج عن التجارة الفوضوية؟

– كيف يمكن معالجة الظاهرة والحد منها؟

– **أهمية الدراسة:** تبرز أهمية الدراسة كونها تسلط الضوء على موضوع ندرت فيه الدراسة على مستوى وظائف المدن العربية والمدن اليمنية، (شتية ضرغام و برهم نسيم،2008، ص 226)، وانعدام الدراسات اليمنية في هذا القطاع الأمر الذي أدى إلى الاعتماد بشكل أساسي على الدراسة الميدانية لجمع المعلومات والبيانات الأولية عن الظاهرة، ونظراً لملاحظتنا المستمرة لهذه الظاهرة ومعاناتنا بآثارها كوننا نعيش في مدينة صنعاء، تحتم علينا أهمية تناول هذا الموضوع، والتعرف على ظاهرة طبيعة، ممثلة بالتجارة الفوضوية في مديرية التحرير بمدينة صنعاء، وباتت تشكل مشكلة معقدة تقلق مدبري الشأن المحلي والمواطنين خاصة المحيطين بالظاهرة، خاصة بعد أن زحف التجار الفوضويين في كافة الشوارع والساحات واحتلوا المناطق الحيوية وأقاموا الأسواق التي انعدمت فيها وسائل الأمان في كل مكان، مسببة فوضى و مظاهر اقتصادية واجتماعية وبيئية غير سوية حضريا ، فضلا عن بيع سلع أغلبها مجهولة المصدر ومن أهميات الدراسة الخروج بمقترحات علمية وعملية تساهم في معالجة هذه العشوائية التجارية بغرض الحد منها.

- **أسباب اختيار الدراسة:**

إن السبب الأساسي وراء اختيار هذه الدراسة يبرز في مقاربة أحد المشاكل التي تعاني منها مديرية التحرير ومدينة صنعاء حاليا خاصة مراكز مديريات أمانة العصمة العشر وأحيائها ذات الكثافة السكانية العالية إضافة إلى الأسباب الاتية:

- لا توجد دراسة يمنية تناولت الموضوع وقلة توافر الدراسات الإقليمية والدولية التي تناولت الموضوع.
- باعتبار الظاهرة المدروسة ذات تأثير متعدد المجالات ومظهر من مظاهر الحياة اليومية.
- معرفة الأسباب الفعلية المحركة لاستمرار انتشار هذه الظاهرة وهل يوجد للدولة برامج وخطط لمواجهتها والقضاء عليها.
- ارتباط موضوع الدراسة بميدان تخصصنا.

- **أهداف الدراسة:**

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف أهمها يمكن تلخيصها في النقاط الاتية:

- محاولة التعرف على مفهوم التجارة الفوضوية، وموقف النظم التشريعية اليمنية منها.
- معرفة الحجم الفعلي والتأثير الاقتصادي لممارسة التجارة الفوضوية وكشف الأسباب الفعلية لتواصل انتشارها.
- الإلمام بمختلف الآثار المترتبة عن هذه الظاهرة لاسيما تأثيرها الحضري.
- البحث عن حلول مناسبة لتأطير هذه الظاهرة و القضاء عليها.

- **المناهج والأساليب المستخدمة في الدراسة:**

نظرا لتعدد وتنوع أنشطة التجارة الفوضوية في مديرية التحرير بمدينة صنعاء، فقد تعددت مناهج ومصادر البيانات وأساليب المعالجة، وسعياً لتحقيق أهداف الدراسة، يمكن إيجازها فيما يلي:

المنهج الكمي: من أجل الإحاطة بكل المعطيات الكمية التي ترتبط بالظاهرة، والبحث عن مدلولها ومقارنتها، باعتبار أن هذا المنهج بوسائله الرياضية والإحصائية كفيل بإعطاء صورة عن ثبات النتائج.

المنهج الوصفي التحليلي: لرصد وتحليل المؤشرات الاحصائية الرئيسية المتعلقة بجوانب هذه الظاهرة وتقدير مدى انتشارها على مستوى الزمان والمكان، وتحديد ملامحها العامة، بالإضافة إلى فهمها ودراستها كما هي، وإعطاء تحليل كمي–وصفي يتوخى الدقة العلمية، وهذا بدوره يساعد على دقة وصف الظواهر المدروسة ومحاولة تجريدها حتى يتسنى تعميمها واستشرافها.

مرحلة البحث النظري: من خلال الاطلاع على مختلف المراجع العربية والعالمية القريبة لموضوع الدراسة، وحاولنا من خلالها فهم الموضوع والإحاطة به من مختلف الزوايا.

الدراسة الميدانية: تم النزول إلى مديرية التحرير، حيث قمنا بحصر التجار وتجارتهم الفوضوية، وإسقاط مناطقها على الخريطة، كما اعتمدنا في هذه الدراسة على الاستعانة بمعطيات استمارة الاستبيان التي تم توجيهها للتجار الفوضويين في كل مجال المديرية الذي يشهد نشاطا كبيرا لهذه التجارة، حيث تم حصر جميع التجار الفوضويين وعددهم 125 تاجرا ممارساً لهذا النوع من التجارة وتوزيع الاستمارة عليهم وتدوين البيانات المطلوبة منهم.

المعاينة والملاحظة والمقابلات الشخصية: لبعض تجار المحلات التجارية، وبعض المواطنين زبائن التجار الفوضويين بغرض أخذ بعض آرائهم حيال

التجار الفوضيين وتجارتهم، إضافة إلى معاينة بعض الاثار الناجمة عن التجارة الفوضوية ومخلفاتها وما سببته من مشاكل بيئية، والتشوه البصري لعرض السلع ومظهر المديرية الخارجي وتصنيفه ومن ثم أخذ الصور المعبرة.

كما تم الاستعانة ببرامج نظم المعلومات الجغرافية GIS: لإنشاء قاعدة البيانات الجغرافية عن كل الأنشطة التجارية والخدمات الاجتماعية والاقتصادية والسكنية وتصنيفها ومقارنتها مع الأنشطة التجارية الفوضوية لتوضيح العلاقة بينهما في منطقة الدراسة، وتم الاعتماد على هذه التقنية من أجل معالجة وتحليل وتمثيل البيانات الوصفية والمكانية وإعداد خريطة الأساس للمنطقة المدروسة، وخرائط التجارة الفوضوية وعلاقتها مع بقية الأنشطة، كما اعتمدنا في هذه الدراسة على برنامج spss بغرض تحليل بيانات الاستبيان واستخراج الجداول والأشكال المعبرة عن الظاهرة موضع الدراسة.

- **منطقة الدراسة:**

تتمركز مديرية التحرير فوق المرتفعات الجبلية الغربية لليمن، وسط سهل فسيح، يسمى قاع صنعاء، وعلى امتداد هضبة جبلية صغيرة في سفح جبل نقم، وتتبع إدارياً امانة العاصمة صنعاء وتشكل أحدى مديرياتها العشر، تحيط بها مدينة صنعاء من جميع الجهات، خريطة رقم (1)، وتمتد على مساحة (1.7كم^2) وتشكل نسبة (0.45%) من مجموع مساحة أمانة العاصمة البالغة، (390كم^2) تكتسب أهميتها باعتبارها جزءً من العاصمة السياسية والتاريخية للجمهورية اليمنية. وتتميز بمناخ خاص فعلى الرغم من تواجدها بالنطاق المناخي المداري على خط طول (44.11 غرباً) وخط عرض (15.31شمالاً)، إلا أن وقوعها في إقليم المرتفعات الجبلية على ارتفاع ما يقارب (2300م) عن سطح البحر و قربها من الأرض المرتفعة المحيطة بها من جميع النواحي، لتنحدر مياه الأمطار من مصارفها المائية نحو المنطقة السهلية حيث موقع المديرية، وهذا جعلها في الواقع أقرب إلى أن تكون منطقة حوضية، تنفرد بمناخ يتميز بالاعتدال طوال السنة وبإشعاع شمسي كثيف مع برودة نسبية بفصل الشتاء وكثرة الأمطار بفصل الصيف.

الخريطة رقم(1): موقع مديرية التحرير بالنسبة لمدينة صنعاء واليمن.

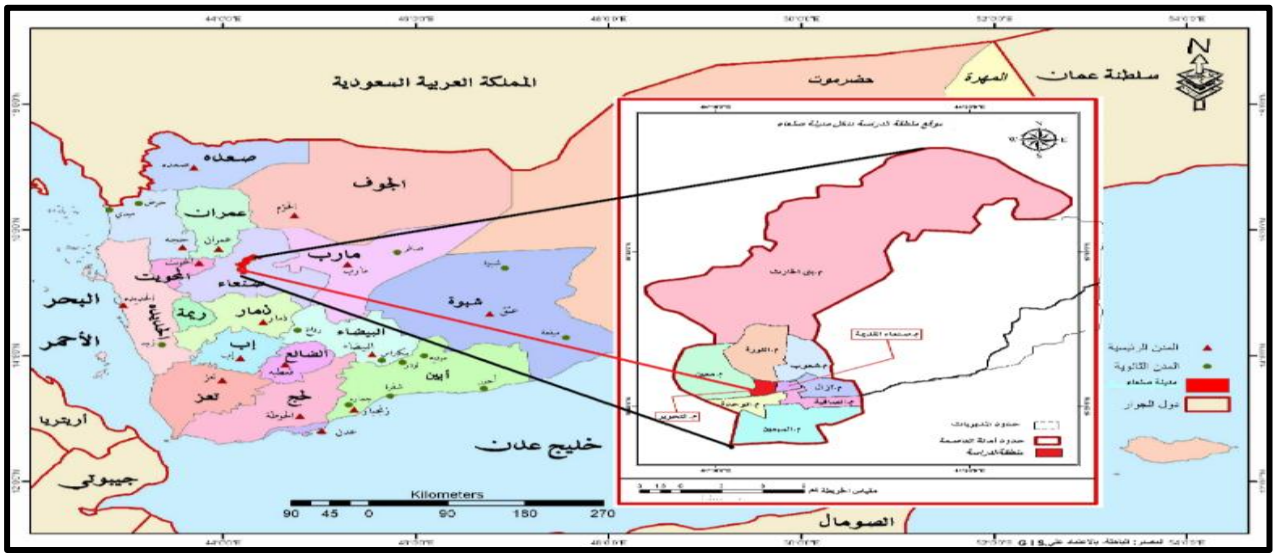

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على خرائط اليمن الإدارية، الهيئة العامة للمساحة، قسم انتاج الخرائط، صنعاء اليمن.

المحور الأول: نشأه التجارة الفوضوية والمقاربة القانونية لممارستها:

تعتبر ظاهرة التجارة الفوضوية إحدى عناصر الاقتصاد غير المهيكل الذي يمثل جزءا واسعا من النسيج الحضري في مديرية التحرير بمدينة صنعاء، ففي ظل عدم قدرة الاقتصاد اليمني، على خلق فرص عمل كافية، تلجأ فئة واسعة من الباحثين عن العمل إلى ممارسة التجارة الفوضوية، وقد أثارت اهتمام الكثير من مدبري الشأن المحلي والباحثين وأصحاب القانون، خاصة بعد أن أصبحت تعرف انتشاراً واسعاً (الهيلوش محمد، 2014 ص197)، ومكونا للمشهد الحضري في المدن، مما انعكس عنه اختلال واضح في تسيير المجال الحضري، في زمن الحديث عن سياسة المدينة والحكامة والحكم الرشيد (Mitullah،2003.p12)، وفي هذا المحور سوف نتطرق إلى مفهوم ونشأة التجارة الفوضوية، وموقف التشريع اليمني من هذه الظاهرة.

1- مفهوم ونشأة التجارة الفوضوية:

تعرف التجارة الفوضوية بأنها التجارة الغير مستوفاة للشروط وأنها تجارة تمارس بدون ترخيص قانوني، وكذلك بيع السلع دون أن تكون مسندة إلى فواتير وما يعنيه ذلك من تهرب جبائي وما يشكله من هدر لجزء من المال العام بدون وجه حق، يمكن القول أن هدا النوع من التجارة قد ظهر قبل ظهور التجارة الرسمية، ذلك أن التعاملات و التبادلات التجارية كانت تنشأ بين الناس مند القدم من أجل تلبية حاجاتهم و لم تكن هناك ضرورة للتصريح بهده التعاملات أو الحصول على رخص للقيام بها و لكن بصدد ذلك تدخلت الدولة من أجل تنظيمها مع تنامي وظائف الدول وازدياد نفقاتها كان لزاما عليها أن تبحث عن مصادر لتمويل خزينتها ومن ذلك أنها قد فرضت الضرائب (بورعدة حورية 2014 ص 14-15). وبما أن أساس قيام التجارة هو تبادل المنتجات والمنافع والحصول على أجور تشغيل بجانب تعظيم الربح فقد أصبحت تلك الضرائب قيود غير مرغوب فيها، ومن شأن هذه الممارسة الدفع بالتجارة الرسمية إلى أن تتحول نحو التجارة الفوضوية والاحتيال على ما تفرضه الهيئات الرسمية من واجبات.

2- قواعد ممارسة الأنشطة التجارية:

لقد نظم التشريع اليمني عملية ضبط كل المتغيرات التي تمس الميدان التجاري وفرض العديد من الشروط على التجار كما سعى لتغطية كل الثغرات في القوانين المتعلقة بالنشاط التجاري من خلال تحديث القوانين ووضع تعديلات من أجل الإلمام بطبيعة التجارة المنظمة والتحكم الأفضل في أنشطتها التجارية المتنوعة حفاظا على الحقوق وفرضا للواجبات المبين في الآتي.

2-1- شروط ممارسة الأنشطة التجارية:

حدد التشريع اليمني في القانون رقم (1) لسنة 1990م المتعلق بشروط ممارسة الأنشطة التجارية سعياً منه لضبط هذه الممارسات وتتمثل في الاتي:

- التسجيل في السجل التجاري، وينطبق على كل يمني بلغ الثامنة عشر يزاول التجارة ولم يكن به مانع شرعي أو قانوني يتعلق بشخصه أو بنوع المعاملة التجارية التي يباشرها ويكون أهلاً للاشتغال بالتجارة.
- لا يجوز ممارسة التجارة، إلا بترخيص من الإدارة المختصة، ولا يجوز مزاولة أي نشاط إضافي أو إجراء أي تعديل في المرخص به أو تغيير موقع ممارسة النشاط إلا بموافقة الإدارة المختصة.

– الأعمال التجارية هي الأعمال التي يقوم بها الشخص بقصد تحقيق الربح ولو كان غير تاجر.

– يجب أن لا يكون الشخص الذي يريد أن يسجل في السجل التجاري أو يمارس نشاط تجاري، محكوم عليه و لم يرد له اعتباره لارتكابه جنايات مثل المتاجرة بمواد و سلع تضر صحة المستهلك والغش الضريبي، والإدلال بتصريح كاذب للقيد في السجل التجاري.

– يحظر مزاولة التجارة في محل تجاري إلا لمن يكون اسمه مقيدا في السجل التجاري الذي يقع المحل التجاري في دائرته ويكتسب صفة التاجر من تاريخ القيد في السجل ما لم يثبت تلك الصفة بطريقة أو بأخرى.

– لا يجوز لأحد أن يعمل بصفة تاجر إذا لم يكن له محل ثابت في الجمهورية يباشر فيه مهنته.

2-2- قواعد ممارسة الأنشطة التجارية:

أصدر التشريع اليمني قانون رقم (19) لسنة 1999م بشأن تحديد القواعد المطبقة على الممارسات التجارية بهدف تنظيم كل نشاطات التوزيع والخدمات التي تمارس من قبل التجار، وتتمثل فيما يلي:

– شفافية الممارسات التجارية، لضمان نقاء و صفاء الممارسات التجارية حيث يلتزم التاجر بالامتناع عن القيام بصنع أو إعداد أو حيازة أو نقل أو عرض أو توزيع أي سلعة أو خدمة، بشكل يخفي حقيقتها أو صفاتها الجوهرية أو نسبة العناصر الأساسية المكونة لها.

– الإعلام بالأسعار والتعريفات، أذ يتوجب على البائع إعلام الزبائن بأسعار وتعريفات السلع والخدمات عن طريق وضع علامات أو وسم أو معلقات أو بأية وسيلة أخرى مناسبة، كما يجب أن تظهر هذه الأسعار والتعريفات بوضوح وبصفة مرئية ومقروءة، بالإضافة إلى وزن وكيل السلع المعروضة للبيع أمام المشتري وإذا لم تتم العملية أمامه وجب وضع علامات على الغلاف توضح الوزن والكيل.

– اتباع نظام الفوترة وهي تتم من خلال مصاحبة كل عملية بيع أو تأدية خدمة بفاتورة يقدمها البائع ويطلبها المستهلك، كما يجب أن تبرر معاملة البيع للمستهلك بوصل أو سند يثبتها ولا يستعمل هذا الوصل إلا من طرف التجار المرخص لهم.

ومن خلال قراءة المنظومة القانونية المتعلقة بالقواعد المنظمة لممارسة التجارة، نجد أن نشاط التجارة الفوضوية يعتريها قصور واضح في الجانب التشريعي والتنظيمي يحول دون إمكانية اندماجه في القطاع الاقتصادي المنظم، ويتجلى هذا القصور أحيانا في غياب إطار قانوني، وأحيانا أخرى في وجود تباين شاسع بين القاعدة القانونية وتطبيقها، كما أن القطاع التجاري الفوضوي يعاني بشكل عام من غياب منظومة وطنية تؤطر ممارسة مختلف المهن والحرف، بحيث يزاول التاجر الفوضوي نشاطه التجاري دون التوفر على بطاقة مهنية أو سجل تجاري، وفي هذا الصدد لم تدرج مدونة التجارة مقتضيات تهم هذه الفئة، كما أن هذه الوضعية تجعلهم في منأى عن كل الالتزامات الجبائية والاجتماعية، ولا يستفيدون بالمقابل من مزايا الحماية الاجتماعية ولا من الحق في التنظيم للدفاع عن مصالحهم في إطار منظمات أو نقابات مهنية، وبذلك يظل التشريع اليمني محدودا للغاية في مجال تنظيم المهن والحرف.

ويرجع ذلك إلى عوامل عديدة ومختلفة ليس المقام لذكرها هنا، إلا أن أحد أهم تلك العوامل يرجع إلى عدم الوضوح التشريعي وغياب الرؤية أو الفهم

السليم في العمل القضائي لواقع التجارة الفوضوية، لذلك لا بد من وضع إطار قانوني قوي لتنظيم التجارة الفوضوية، يتيح للجهات ذات العلاقة تطبيق وإنفاذ القانون والعمل بفعالية وكفاءة، ويستلزم هذا إرادة سياسية قوية، ودور الحكومة في ذلك هو سن القوانين والتشريعات، لتصحيح التجارة الفوضوية لما لها من أضرار على الاقتصاد الوطني والمجتمع والبيئة.

المحور الثاني: واقع التجارة الفوضوية بمديرية التحرير:

تتميز مديرية التحرير بمدينة صنعاء بانتشار واسع للأسواق والتجارة الفوضوية، إذ تنتشر في كل أحيائها الحضرية، على الرغم من خلوها من السكن الهش كونها تقع في قلب العاصمة اليمنية، إلا أن قطاع التجارة الفوضوية لا يزال يحتل مساحات واسعة منها، وأصبحت هذه الظاهرة سواء القارة أو الغير دائمة عموماً ظاهرة لا تخفى عن الواجهة الحضرية للمديرية فالعديد من السكان ينشطون بهذه التجارة ويتخذونها مصدر رزقهم كما أنها تجذب العديد من الزبائن خاصة وأنها غالباً ما توفر شرطي التنوع والسعر المنخفض، من هنا أصبح لا يمكن نكرانها أو محاولة التستر عليها حتى بالنسبة الى السلطات المحلية فهي قد فرضت نفسها داخل المجال الحضري للمديرية.

كما أن هذه التجارة أصبحت واقعاً لابد للسلطات من التعامل معه، لإيجاد البدائل والحلول لهذه المشكلة المعقدة والمعضلة المستمرة منذ زمن، والسبب يعود لغياب البدائل العملية لهذه التجارة والسويقات المنتشرة والتي يتجاوز عددها بحسب المسؤولين في العاصمة صنعاء أكثر من 300 تجمع عشوائي فوضوي، وتضم فيها الآلاف من التجار الفوضويين (النصير على محمد، 2014،ص 7)، وفي هذا المحور سوف نركز على حجم التجارة الفوضوية وتوزيعها الجغرافي في مديرية التحرير وتحليل ومناقشة أسبابها، إضافة إلى تفنيد وتحليل بعض الخصائص الاقتصادية والاجتماعية للتجار الفوضويين.

1-حجم التجارة الفوضوية في مديرية التحرير:

ينتشر عرض وبيع السلع وخدمات التجارة الفوضوية في كل قطاعات مديرية التحرير وتتركز بشكل أساسي في شوارعها وتقاطعاتها وأمام التجهيزات التجارية النظامية، ومواقع تركز التجهيزات الإدارية والخدمية والتعليمية والدينية، هذه الأماكن والمواقع هي أملاك عامة غير مخصصة لهذا الغرض، ودون الحصول على التراخيص الإدارية بشكل مسبق من لدى المصالح الإدارية المختصة، والمتعلقة بممارسة هذه التجارة واستغلال المجال بهذه المواقع لعرض وبيع تلك السلع، إضافة إلى ذلك أن هذه السلع لم تخضع لأنظمة الرقابة الصحية، وكذلك للأنظمة الجبائية والضريبية المعمول بها من قبل الجهات ذات العلاقة.

وقد مثلت مديرية التحرير موقع استراتيجي لموقعها وسط العاصمة صنعاء، وكونها تمثل نقاط التقاء بعدد من الطرق المهمة الموصلة إلى كل مديريات العاصمة، عوضا عن ذلك تركز هذا المركز التجاري وفي قلب العاصمة واحتوائه على الكثير من الأنشطة التجارية والأسواق والخدمات والمصالح الإدارية كل ذلك خلق للمديرية رواجاً تجارياً كبيراً، الأمر الذي مكنها لأن تكون نقطة خصبة لانتشار التجار الفوضويين، ولتعميق الدراسة أكثر تم حصر 125 نقطة بيع للتجارة الفوضوية متوزعين في جل مساحة المديرية، الجدول رقم (1).

الجدول رقم: (1) توزيع التجارة الفوضوية حسب نوعها بمديرية التحرير.

نوع النشاط التجاري والمبيعات	المجموع الكلي	
	عدد	نسبة
معلبات وعصائر وخلويات وأكلات خفيفة وخبز ولحوح و	16	12.8
الألبسة والاحذية والأدوات المنزلية	15	12
ماء معدني	14	11.2
خضار وفواكه	12	9.6
كتب وادوات مدرسية	10	8
اشرطة كاسيت وسيدي ولعب أطفال	8	6.4
مواد التجميل وشفرات حلاقة وعطور وساعات	8	6.4
مواد تزيين السيارات	8	6.4
هواتف واغلفتها وشواحن وبطاريات	8	6.4
أدوات مستعملة متنوعة	7	5.6
بيض ودجاج	6	4.4
اعشاب ومواد طبية متنوعة	6	4.4
انشطة متنوعة اخرى	6	4.4
المجموع	125	100

المصدر: الدراسة الميدانية 2023م.

من خلال الجدول رقم (1) نجد أن مجال الدراسة يشمل 125 تاجراً فوضوياً/مخالفاً ونقطة بيع سواءً صغيرة أو كبيرة، حيث جاءت تجارة المأكولات الخفيفة والخبز والحلويات في المرتبة الأولى بنسبة 12.8% من مجموع التجارة الفوضوية، ويرجع ذلك إلى كون هذه التجارة سريعة التحضير وجاهزة للمستهلك لذلك نجد زبائنها يتهافتون لشرائها ممثلين بطلاب المدارس و مرتادي المساجد والمستشفيات، وموظفي المؤسسات الخدمية الحكومية وغير الحكومية، لذلك نجدها تنشط في مواضع أمام تلك المؤسسات والمصالح الخدمية، في حين جاءت تجارة الألبسة والأدوات المنزلية في المرتبة الثانية بنسبة 12%من مجموع التجارة الفوضوية، ويعزى انتشار هذه التجارة في شارع جمال والأسواق الشعبية في القاع والكويت بالقرب من المحلات النظامية إلى كون هذه الأماكن يرتادها الكثير من السكان المتحركين كالسائرين والمتسوقين والمتنزهين ومركز لكثير من الشركات ومكاتب رجال المال والأعمال، لذلك فإن أغلب السكان المرتادين لتلك المواقع يجدون أغلب حاجيتهم في معروضات هذه التجارة كون اسعارها منخفضة مقارنة مع أسعار المحلات النظامية، وفي المرتبة الثالثة تأتي تجارة الماء المعدني بنسبة 11.2% من مجموع التجارة المتجولة، ويرجع ارتفاع هذه النسبة إلى بطء حركة السير في مواقع انتشارها وخاصة عند التقاء وتفرع الشوارع الرئيسة وكثرة الجولات بالمديرية، لذلك فالكثير من المارين بسيارتهم يفضلون شرائها لقربها/كونها في المتناول أثناء الوقوف المؤقت بفعل الازدحام وأشارت التوقف المروري، حيث وهي توفر لزبائنها عناء الوقت والجهد للبحث عن مواقف وصعوبة الحركة ضمن هذه المناطق المزدحمة وعدم الاضطرار للنزول من مركباتهم للحصول عليها من المحلات التجارية، أما تجارة الخضار والفواكه تأتي في المرتبة الرابعة بنسبة 9.6% من مجموع التجارة، وتنتشر أغلب هذه التجارة في مداخل الحارات وخاصة فوق السيارات التي تجوب شوارع المديرية، ونتيجة لسهولة الوصول إليها ورخص أسعارها مقارنة مع المحلات التجارية النظامية فأنها تجذب الكثير من الزبائن لشرائها، اللوحة رقم (1) تبين نموذج من سلع

التجارة الفوضوية منها المعلبات والأكلات الخفيفة والملابس والأدوات المنزلية بالمديرية.

اللوحة رقم (1) : سلع التجار الفوضويين من المعلبات والأكلات الخفيفة والملابس والأدوات المنزلية بمديرية التحرير.

المصدر: الدراسة الميدانية 2023م.

وفي المرتبة الخامسة جاءت تجارة الكتب والأدوات المدرسية، حيث وصلت النسبة 8% من مجموع التجارة، ويعزي ذلك إلى أن الجهات الحكومية لم توفر الكتاب المدرسي للمدارس الحكومية، رغم توفره لدى المؤسسة العامة لمطابع الكتاب المدرسي الحكومية، لكن هذه الكتب أصبحت رائجة رغم أنه لا يجوز بيعها، ومسألة التجار في كيفية الحصول على تلك الكتب باعتباره أمر معقد ولا يمكن أن يشترونه من أي محل تجاري أو حتى من المكتبات والأكشاك المخصصة للكتب عامة، إذاً لا بد من وجود عصابة كبيرة تقوم أولاً بطباعة الكتب في مطابع الكتاب المدرسي ومن ثم تهريبها ليقوم التجار الفوضويين بعرضها للبيع في ميدان التحرير فالعديد من بسطات بائعي الكتب المدرسية تنتشر على أرصفة شوارع ميدان التحرير وبطبعات متنوعة وحالات مختلفة وأسعار مختلفة، لذلك فهذا الميدان أصبح قبلة للآباء وسوقا رائجا لبيع الكتب المدرسية منذ سنوات.

في حين جاءت تجارة الهواتف وملحقاتها، واشرطة السيديهات ولعب الأطفال، ومواد التجميل والعطور والساعات، بنسب متساوية إذ وصلت إلى 6.4% لكل منها من مجموع التجارة الفوضوية، هذه التجارة أغلبها تجارة الفرشات على أرصفة الشوارع وتقاطعاتها وفي الساحات والميادين وفي مداخل الأسواق، وفي الجولات، حيث يعرض الباعة المتجولين الأدوات الخفيفة كالساعات والمناديل الورقية والعطور وأدوات تزيين السيارات ولعب الأطفال، واغلب زبائن هذه السلع هم أصحاب المركبات المارين في شوارع المديرية، أما تجارة الأدوات المستعملة فوصلت بنسبة 5.6%من مجموع التجارية الفوضوية، هذه الأنشطة تحظى برواج تجاري فتشهد إقبالا كبيراً عليها لتنوعها بين الأدوات المنزلية والكهربائية والأثاث المنزلي وغيرها ورخص ثمنها، وتنتشر أغلبها في المناطق الشعبية فأثناء الدراسة الميدانية وجِد أنها تتموضع بالقرب من مدخل سوق القاع بحي البونية بالمديرية، وفي الأخير تأتي بقية الأنشطة التجارة

الفوضوية وهي تجارة البيض والدجاج، والأعشاب والمواد الطبية، وبعض الأنشطة الأخرى فوصلت نسبتها إلى 4.8% لكل واحدة على حدة من مجموع الأنشطة التجارية، وتنتشر هذه التجارة في الاحياء ومداخل الأسواق، وعلى أطراف الشوارع خاصة أصحاب العربات المتنقلة، وتمثل هذه الأماكن لتواجدها مناطق تمثل بؤر جذب للزبائن وخاصة الأحياء السكنية التي تتميز بالكثافة السكانية العالية أو تلك التي تقطنها العائلات ذات المستوى المعيشي المحدود أو المتدني على اعتبار أن هذه الفئات تمثل أهم وابرز زبائن التجارة الفوضوية كما تبينها اللوحة رقم (2) .

اللوحة رقم (2): سلع التجار الفوضويين تضم الكتب المدرسية والدجاج وبعض المأكولات والسلع الكمالية بمديرية التحرير.

المصدر: الدراسة الميدانية 2023م.

هذا يدل على ضخامة هذه الأنشطة التجارية في المديرية وأهميتها الاقتصادية للبائعين والمستهلكين، فهي من جهة أهم المصادر لتزويد السكان خاصة الطبقة الضعيفة بالمواد التموينية والبضائع، نظرا لميزة قربها من السكان وأسعارها التنافسية التي توفرها، ساهم في رواجها التجاري الواسع في المديرية، كما أنها تستجيب لمستوى القدرة الشرائية لشريحة واسعة من المواطنين مما انعكس عنه ظهور مشهداً تجارياً غير منظم تنافس المحلات التجارية المنتظمة، وبروز سلوكيات مجالية تمس بجماليات المديرية، وكلفت خزينة مجلسها المحلي أموالا مهمة، يتمثل في فاقد الدخل الممكن المعادل لعدم تأدية الضرائب، وجراء الكلفة الإضافية الناتجة عن عملية جمع مخلفات هؤلاء الفراشة، كما تتضرر مصالح فئة أخرى من التجار ذوي المحلات التجارية في عين المكان، ويمثل عائقاً لحركة السير في الشوارع المشغولة مما يسبب ازدحام السيارات والمارة ويزداد الأمر قتامة وقت الذروة أثناء فترة الظهيرة عند عودة السكان والتجار والزبائن والموظفين إلى منازلهم حيث يستغرق المسار على طول الشوارع الكثير من الوقت. أن هذا الانتشار الكبير لهذه التجارة والباعة الفوضويين في المديرية، سواء كانوا على الشوارع أو أرصفتها، أو بين السيارات والتقاطعات وأمام المحلات التجارية أو الساحات والأسواق، الأمر الذي نجم عنه اختلالات وجوانب سلبية على الوسط الحضري بالمديرية.

2- التوزيع الجغرافي للتجارة الفوضوية حسب عرض السلعة (دائمة أو مؤقتة) في مديرية التحرير:

إن التوزيع الجغرافي للتجارة الفوضوية والتجارة غير المتموقعة أصبح تتسع مساحته وتزيد مواقعة باستمرار ويترافق ذلك مع تنامي كبير في دخل مديرية التحرير، يبين الشكل (٢) التوزيع الجغرافي لهذه التجارة كما هو مبين في الخريطة رقم (2)، وتستفحل الظاهرة أكثر فيما يسمى بمواسم الذروة ومناسبات الأعياد وفي شهر رمضان، حيث يتوافد المواطنون إليها لشراء حاجياتهم، مما يخلق رواجاً تجارياً ويحفز على قدوم تجارة وباعة فوضويين جدد من مناطق أخرى من اليمن، حيث يعرضون سلع ومواد رديئة مختلفة أغلبها مستوردة من الصين.

الخريطة رقم (2): التوزيع الجغرافي للتجارة الفوضوية حسب عرض السلعة بمديرية التحرير.

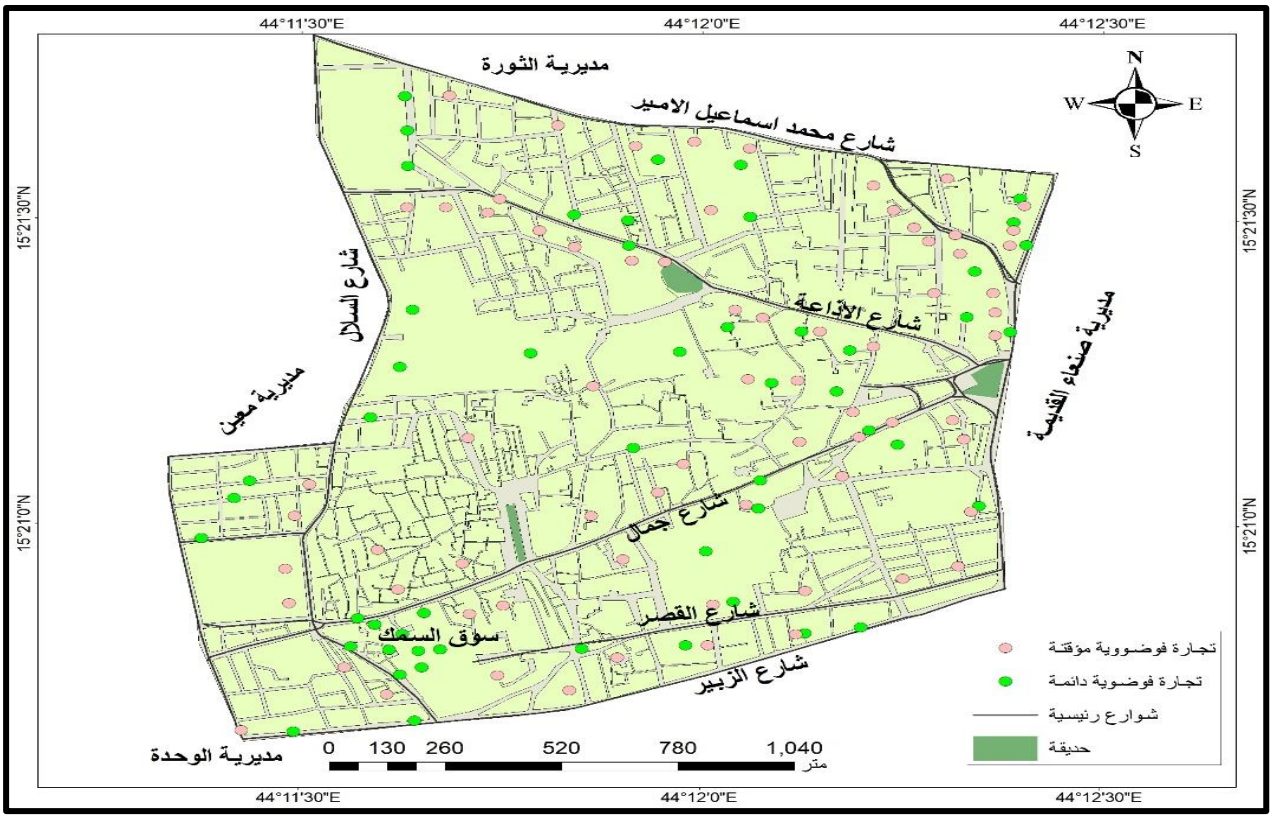

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على نتائج الدراسة الميدانية 2023م. والصور الجوية لعام 2032م.

من خلال الدراسة الميدانية والمعروض نتائج بياناتها في الخريطة رقم (2) تبين أن التجارة الفوضوية في مديرية التحرير تنقسم إلى قسمين منها ما هو معروض بشكل دائم ومنها معروض بشكل مؤقت، فالتجارة الفوضوية الدائمة مثلت نسبة 52.8% من مجموع التجارة في المديرية، ويعزى ذلك إلى أن هؤلاء التجار قد اختاروا مكان عرض وبيع بضاعتهم بعناية حيث تتركز تجارتهم في الأسواق المكتظة بالحركة كشارع جمال وشارع القصر التي تعتبر من أهم الشوارع النشطة بالتجارة على مستوى المديرية، حيث اتضح أثناء الدراسة الميدانية أن هذا القطاع يمثل لهم عمل قار ومهنة أساسية كون هذه التجارة الفوضوية أكثر سهولة في ممارستها والدخول إليها لعدم تطلبها رأس مال كبير وكفاءة مهنية عالية.

أما التجارة الفوضوية المؤقتة فوصل نسبتها إلى 48.2%من مجوع التجارة في المديرية، وهذا يدل على

أن نشاط التجارة الفوضوية غير مستقر من حيث المكان والكثافة وإنما يتغير حسب الفصول والظرف والمناسبات، وأن هؤلاء التجار ليسوا كأي باعة عاديين حيث أصبحوا خبراء في اختيار التوقيت والمكان المناسب لعرض بضاعتهم بعناية حسب النهج الاقتصادي النشط، كما أن هدفهم من اختيار الزمان والمكان المفضلين من حيث عرض وبيع سلعهم تركز في اختيار المواقع التي تتموضع في نقاط تجمع الكثافات السكانية المحتمل ان يمر عليها المستهلكون المشترون لبضائعهم بحيث ان تكون عوائد مبيعاتهم تضمن لهم دخولاً/مداخيل تغطي الحد الأدنى من المعيشة وبأسهل السبل، وبهذا يكون عرض سلعهم بشكل مؤقت هو الخيار الأنسب لهم بحيث لا تكلفهم الكثير، رغم ما يتعرضون إليه من ضغوطات ومضايقات نظامية تصل إلى المطاردات والمصادرات للسلع، فضلا عن كون غالبيتهم يتخذون من هذه الأنشطة كحلول مؤقتة وليست دائمة على أمل الحصول على فرصة عمل في القطاع الرسمي بعد أن تنتهي الحرب وتتحسن الأوضاع، مما يجعل من الأنشطة ذات المتطلبات الأقل هي الأفضل بالنسبة لهم.

نستنتج من كل ذلك ان البيع الفوضوي يتميز بالتنقل المكاني وعدم الثبات في منطقة واحدة مما يسهل عملية التهرب من الجهات ذات العلاقة بضبط الأنشطة الفوضوية غير الرسمية، وفي الغالب تكون بضائعهم محدودية الحمولة إلا في حال استعمال المركبات، وتتميز تجارتهم بقلة الأفراد العاملين ضمن كل وحدة حيث لا تتجاوز شخص أو شخصين وساعات عمل محددة وإن كان طبيعة العمل لا يحتكم بمقياس الفترات وعدد الساعات، هذا النوع من الأنشطة أصبح ملاذا لفئة هامة من العاطلين ويمارس في غالبية أحياء مديرية التحرير بل ومظهرا عاديا من مظاهر الحياة اليومية، بالإضافة إلى كون نسبة هامة من ساكني هذه الأحياء التي تعرف انتشار هذه الظاهرة أصبحت تمثل زبائن دائمين لهم، نظرا لما يقدمونه من سلع وخدمات، بأسعار أقل من أسعارها في محلات التجارة الرسمية، فضلا عن هذه المؤسسات وبسبب عجز البرامج الحكومية عن توفير البديل الجيد في مجال التشغيل وجدت نسبة هامة من العاطلين الذين يمثل الشباب الذي يجد غالبيتهم ضالته في الحصول على فرصة عمل توفر له دخلا يلبي حاجياته، وتمثل ذلك في مجال التجارة الفوضوية.

3- واقع التجارة الفوضوية بالنسبة للتجهيزات العمومية بمديرية التحرير:

ما يمكن الإشارة اليه في هذا السياق هو أن التجارة الفوضوية تتواجد عادة بالقرب من مواقع التجهيزات العمومية بالمديرية كما هو مبين في الخريطة رقم (3)، خاصة وأن اغلبها يتوزع بشكل خطي موزي للتجهيزات الواقعة على الشوارع الرئيسية، لذلك فقد أنعكس هذا الوضع بشكل سلبي على تلك التجهيزات العمومية من خلال الإخلال بشروط النظافة والأمن بالإضافة إلى تعجيز حركة المشاة والمركبات بإشغال الطرق ولأرصفة المجاورة للتجهيزات، كما تتوزع بشكل نقطي/مبعثر بالقرب من التجهيزات العمومية التعليمية والدينية والخدمية، وبهذا النمط فهي تعرقل عمل تلك التجهيزات والخدمات العمومية من خلال الضجيج والازعاج وتشكل نقطة ازدحام أمام تللك المواقع.

الخريطة رقم (3): التوزيع الجغرافي للتجارة الفوضوية حسب مواقع التجهيزات العمومية بمديرية التحرير

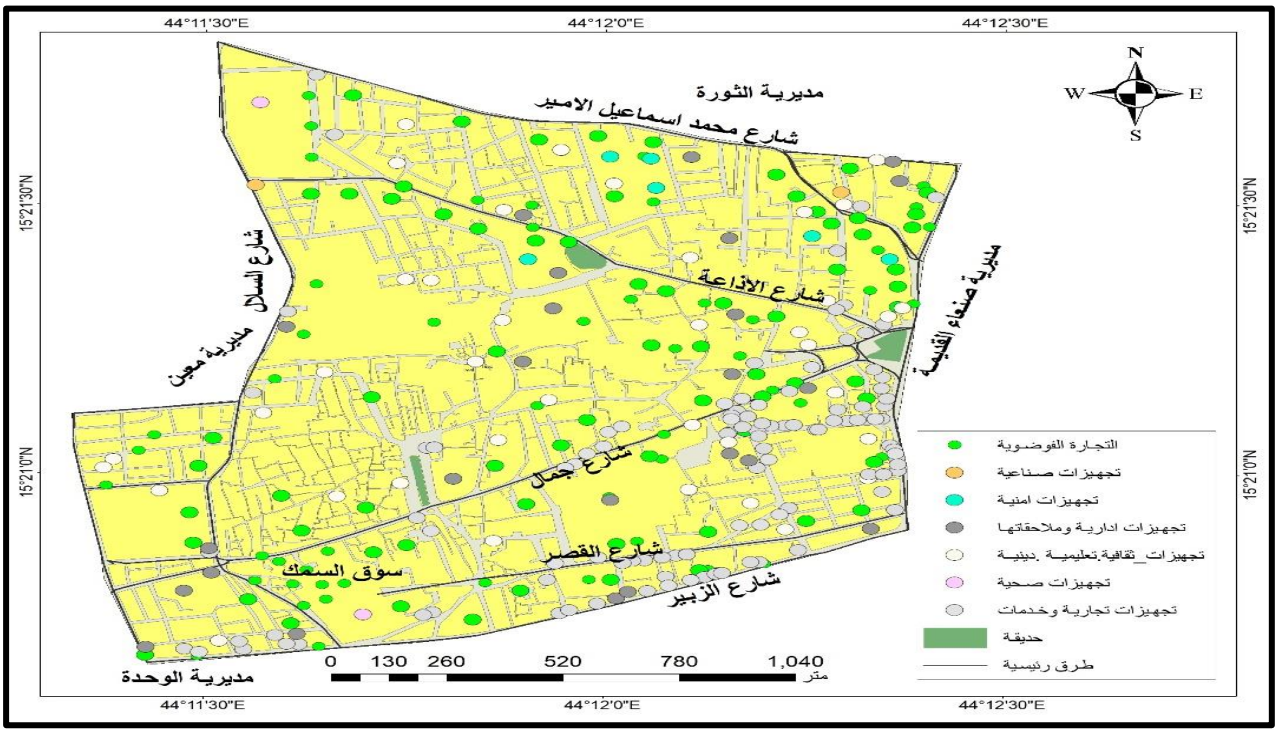

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على نتائج الدراسة الميدانية 2023م. والصور الجوية لعام 2023م.

ويمكن تفسير انتشار التجارة الفوضوية بالقرب من التجهيزات الحضرية أذ نجد أنها تكون عادة مكتظة بالسكان، لذلك ففي العادة ما تنشط تجارة التجار الفوضويين بالقرب منها كونها تشكل مراكز لجذب السكان اليها، والتقصير المستمر للدور الرقابي لمختلف المصالح المعنية خاصة الدور الأمني التنظيمي للشرطة وذلك بتكثيف الحملات التنظيمية على أماكن تواجد التجارة الفوضوية والعشوائية بصفة دائمة ومستمرة، وغالباً ما تكونُ العقوبة هي دفع غرامة، ما أدى إلى عدم تحقيقها الردعية بصورة صحيحة وكاملة، إضافة إلى ذلك ارتفاع تكلفة النشاط الرسمي و الدخول في مجال التجارة النظامية، حيث يعانى الشباب الراغبون في الحصول على فرصة عمل من صعوبات إدارية، تتمثل في الحصول على تراخيص قانونية وموافقات إدارية، الأمر الذي يشكل بالنسبة لهم صعوبات ومعيقات مادية مما يدفعهم للعمل كتجار فوضويين دون الحصول على ترخيص قانوني، في حين أن الدولة لم تقم بتوفير وتقديم بدائل من أسواق جواريه ومربعات سوقية للحد من التجارة الفوضوية، وإن وجدت فهي لا تمثل البدائل، ليست ملائمة لمثل هذه الأنشطة، كونها لا تخضع للدراسات التحليلية في ضل سوء الادارة والتخطيط من جهة، كما أن الدولة لا يكون ضمن مخططاتها في المدن الجديدة وجود أسواق شعبية نظامية مما يؤدي إلى نشأة التجارة والأسواق الفوضوية بالقرب من مناطق الجذب الاقتصادي كالتجهيزات العمومية التعليمية والدينية والخدمية والإدارية والتجارية.

لذلك نجد ان المجال الجغرافي للمديرية يعج بالأنشطة التجارية الفوضوية وهذا يُعد أمرا طبيعياً في ظل غياب المؤسسات الرسمية، وعجز البرامج الحكومية عن توفير البديل الجيد في مجال التشغيل، لأن وجود نسبة هامة من العاطلين الذين يمثل الشباب

غالبيتهم لا يجدون ضالتهم خلال رحلتهم في البحث عن فرصة عمل بحيث يمكن ان يوفر لهم دخلا ماديا يلبي حاجياتهم ومستلزماتهم إلا فيما يعرف بالتجارة الفوضوية، التي تعددت واختلفت وإن كان يغلب عليها الأنشطة التجارية والخدماتية كونها اقل كلفة من حيث رأس المال ومن حيث الوسائل التي يحتاجها أصحاب هذه المهن للعمل مباشرة ومن أمثلة ذلك، اتخاذ البعض لمنازلهم كورشات عمل بطريقة غير رسمية لامتهان عدة أعمال، غالبا ما يمثل أفراد الأسرة قوام عمالتها خاصة بالنسبة لفئة النساء اللواتي يفضلن العمل في البيوت فانتشرت ظاهرة ورشات الخياطة، والأعمال والحرف اليدوية على اختلافها، ومعامل صناعة المرطبات والحلويات وغيرها، وفئات أخرى اختارت من التجارة الفوضوية وغير القانونية بمختلف السلع لمجال العمل فأصبحت الشوارع وارصفتها تكتظ بالباعة الذين يتخذون من الأرصفة والساحات بسطات ومفارش لعرض السلعة لما يشبه المحلات في الهواء الطلق، وفئة أخرى تتجول من مكان لآخر ومن حي لآخر تمتهن بيع مختلف السلع واللوازم، تعرف بالباعة الجائلة منهم من يبيع سلعا لأول مرة ومنهم من يعيد بيع سلع، ومنهم من يبع سلعا مستعملة، بينما تختلف طبيعة السلع وتتنوع من مواد غذائية، ألبسة، أفرشة، أواني منزلية، أدوات بلاستيكية، أدوات وأجهزة مستعملة مختلفة الأغراض والاستعمالات.

4- علاقة التجارة الفوضوية بالأنماط السكنية:

إن مديرية التحرير تضم نسيجا عمرانيا يعود أغلبه إلى السبعينيات من القرن الماضي، ويمتد إلى غاية سنوات التسعينيات، فمن أجل فهم ودراسة التجارة الفوضوية يجب التطرق الى السكن وأنماطه، والذي يعتبر ذو ارتباط وثيق مع هذا النوع من التجارة حيث أكدت بعض تقارير الأمم المتحدة وجود علاقة تركيبية بين السكن الشعبي والتجارة الفوضوية، ولتحليل ذلك فقد أدرجنا الخريطة رقم (4). والتي توضح التوزيع الجغرافي للتجارة الفوضوية حسب الأنماط السكنية بمديرية التحرير.

الخريطة رقم (4): التوزيع الجغرافي للتجارة الفوضوية حسب الأنماط السكنية بمديرية التحرير.

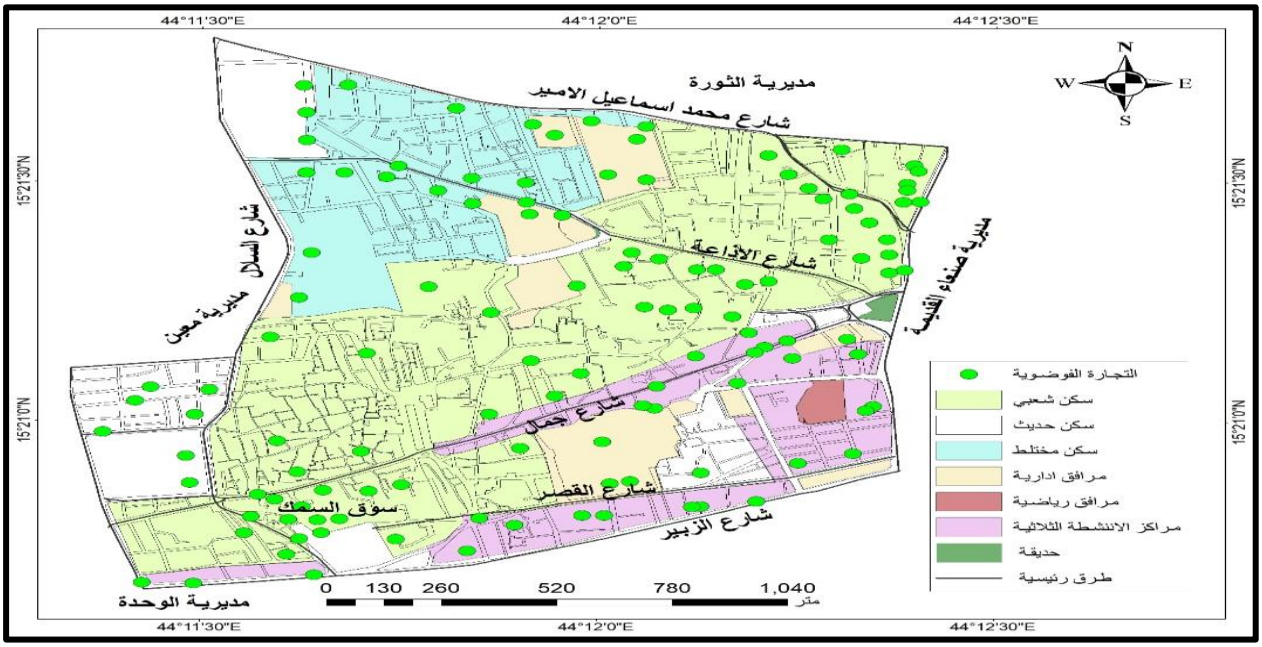

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على نتائج المسح الميداني 2023م. والصور الجوية لعام 2023م.

من خلال الخريطة رقم (4) إذ لا يمكن تأكيد ما ذهبت إليه بعض التقارير من أن هناك علاقة بين التجارة الفوضوية والانماط السكنية، باعتبار ان أهم تجمع للتجار الفوضويين يقع بمجال تركز السكن الشعبي وتأكيدا لما سبق، وفي مجال دراستنا نجد خلاف ذلك إذ نجد أن التجارة الفوضوية تتوزع في كل أرجاء المديرية في أحياء تركز السكن الشعبي والمختلط والحديث، وبذلك لم نجد علاقة ارتباط للتجارة الفوضوية بنمط سكني خاص كالسكن الشعبي بالمديرية، لذلك نجد التجارة الفوضوية تنتشر في كامل القطاعات الحضرية شرقا وغربا وشمالا وجنوبا، لكن ما يمكن الإشارة الية هو خلوا المديرية من السكن الهش والاحياء الهامشية، وأن قطاع التجارة الفوضوية يزال يشكل انتشارا واسعاً في المديرية، ويحتل مساحات واسعة بالنسبة من الأماكن والمواقع التي تحتضن القطاع العام مما يدل على أن التجار الفوضويين يعتبرون المجال الحضري العمومي للمديرية مجالا شاغرا لتوسعهم ولا يخص أحد.

نستنتج من كل ذلك وبعيدا عن الاستنتاجات السلبية، أن التجارة الفوضوية بالنسبة للسكان تعتبر مصدرا هاما للتزود بالمواد التموينية والبضائع المتنوعة بالنسبة لمختلف الفئات الاجتماعية، نظراً لميزة قربها من المستهلك والأثمنة التنافسية التي توفرها، فهذه التجارة ساهمت في الرواج التجاري في مديرية التحرير، كما أنها تستجيب لمستوى القدرة الشرائية لشريحة واسعة من المواطنين أصحاب الدخل المحدود والطبقة الوسطى، الذين يمثلوا الزبائن الرئيسيين لهذه التجارة الفوضوية، إضافة إلى أن هؤلاء التجار لا يدفعون الأعباء الضريبية وتكاليف الضمان الاجتماعي التي تترتب عن نشاطهم مما يسمح لهم بتخفيض الأسعار مقارنة بالأسعار المتواجدة لنفس السلع في المتاجر النظامية من جهة، وساهمت في خفض معدلات البطالة من خلال توفير مئات إن لم تكن الآلاف من فرص العمل للشباب وغيرهم خاصة فئة الشباب غير المؤهلين للعمل في الوظائف الحكومية أو المتعلمين الذين لم يتسنى لهم الحصول على مناصب/فرص عمل والموظفين الذين قطعت مرتباتهم نتيجة للحروب والمشاكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي مازالت تعصف باليمن واليمنيين، وترفع؟ من نسبة الإنتاج الزراعي فالتجار الفوضيين يعرضون مختلف المنتجات الزراعية خاصة الخضار والفواكه.

2-خصائص التجار الفوضويين بمديرية التحرير:

إن الهدف من دراسة خصائص التجار الفوضويين يتركز في فهم ظاهرة التجارة الفوضوية وأسبابها، فهي ظاهرة مست مختلف الشرائح الاجتماعية، أغلبهم شباب متعلمون، يتحملون عبئ إعالة أسرهم، وجدوا أنفسهم في بطالة دائمة، وهم في سن النشاط وقوة العمل والانتاج.

2- 1- هيمنة فئات الشباب على قطاع التجار الفوضويين في مديرية التحرير.

إن ممارسة نشاط التجارة الفوضوية في مديرية التحرير لم تعد تتحكم فيه الفروق العمرية، وانما الظروف الاجتماعية والمادية العامة التي يعيشها المجتمع تجعل منه الملاذ والحل الوحيد المتوفر أمام أفراد العاطلين على أمل الحصول على بديل أفضل في المستقبل، وخاصة بالنسبة للشرائح التي لا تشعر أن يلائم هذا النشاط خصائصها العمرية ومقوماتها الجسدية، والجدول رقم (2) يبرز أهم الفئات العمرية التي تمارس مهنة التجارة الفوضوية.

الجدول رقم (2) توزيع التجار الفوضويين بمديرية التحرير حسب العمر.

الفئات العمرية	العدد	النسبة
أقل من 17 سنة	31	24.8
18- 30 سنة	64	51.2
31- 45 سنة	22	17.6
أكثر من 45 سنة	8	6.4
المجموع	125	%100

المصدر: الدراسة الميدانية 2023م.

من خلال الجدول نجد أن معظم التجار الفوضويين هم شباب في أوج العطاء حيث وصلت نسبتهم إلى 68.8 % يتراوح اعمارهم بين سن 18- 45 سنة، لم يتمكنوا من الولوج في سوق العمل المنظم، نظراً لعدم وجود فرص عمل منظمة واستفحال البطالة التي مست مختلف الشرائح الاجتماعية اليمنية خاصة أثناء سنوات الحرب والمشاكل السياسية التي عصفت ومازالت تشتعل في اليمن، والأخطر من ذلك أننا وجدنا نسبة 24.8% من التجار الفوضويين هم أطفال وهؤلاء كان من الأجدر أن يكون مكانهم المدارس ومتابعة التعليم إلا أن الحرب والمشاكل السياسية قد حرمت هؤلاء الأطفال من حقهم في التعليم وتسربوا إلى خارج المدارس للبحث عن مدخول يساعد أسرهم في مواجهة متطلبات الحياة وفقدان العائل نتيجة الحرب، ومثلت نسبة كبار السن 8.4 % وهذه هي الفئة الاجتماعية الفقيرة التي فقدت مرتبات التقاعد بسبب الحرب وأغلبهم هم من فئات الجيش المتقاعد والنازحين من مناطق الصراع. "حيث صرح أحد النازحين من محافظة حجة بقولة نزحنا من مدينة حرض بمحافظة حجة إلى صنعاء بسبب الحرب، حيث دمرت منازلنا وممتلكاتنا، وأصبحت مهمة كسب الرزق مهمة صعبة للغاية لأن النزاع العسكري ما زال مستمراً في اليمن وفي منطقتنا، وأضاف كانت أراضينا الزراعية مصدر الرزق الرئيسي لي ولأسرتي المكونة من تسعة أفراد، لكننا الآن فقراء بسبب الحرب التي دفعتنا إلى هذا الوضع البائس وممارسة مهنة التجارة الفوضوية في الشوارع، وتابع حتى أن هذه المهنة لا تلبي متطلباتنا واحتياجاتنا الأساسية.

2- 2- مهنة التجار الفوضويين تمس الفئة المتعلمة بمديرية التحرير:

شكلت التجارة الفوضوية كنشاط غير رسمي بديلا هاما جدا لفئة لا بأس بها من المتعلمين العاطلين الذين عجزوا عن إيجاد فرصة عمل ضمن أنشطة القطاع الرسمي الحكومي أو الخاص المنظم وهذا ما توضحه معطيات الشكل المدرج رقم (1) والذي من خلاله سوف نبرز أهم الفئة التعليمية التي تشتغل في مهنة التجارة الفوضوية.

الشكل رقم (1): توزيع التجار الفوضويون بمديرية التحرير حسب المستوى التعليمي.

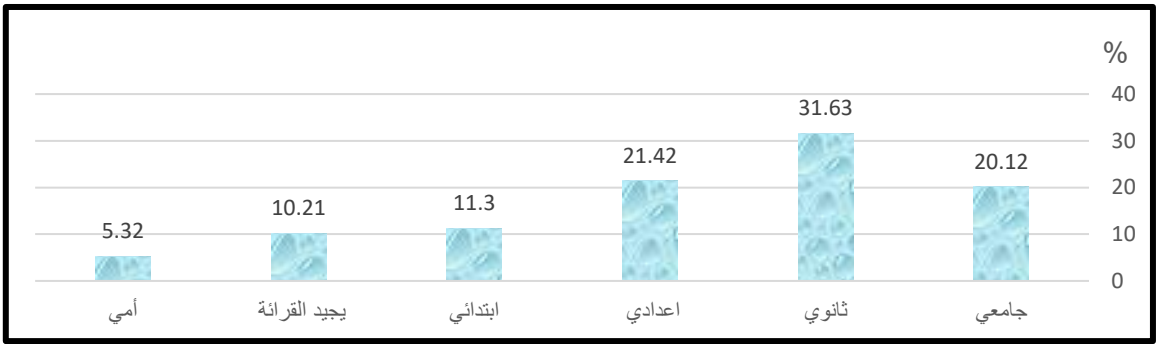

المصدر: الدراسة الميدانية 2023م.

يتضح من خلال الشكل رقم (1) أن التجار الفوضويون يتوزعون حسب المستوى التعليمي بشكل غير متوازن، حيث نجد أن نسبة التجار الفوضويين الحاصلين على مستوى تعلمي جامعي وثانوي تصل إلى 51.75%من مجموع التجار، نتيجة للحرب التي ساهمت في تزايد نسبة البطالة بعد إغلاق آلاف الشركات والمصانع أبوابها، حيث فقد نحو 80% من الشباب العاملين وظائفهم. وأكد تقرير للأمم المتحدة، صدر منتصف 2017م، أنه تم تسريح 70% من العمال لدى شركات القطاع الخاص. وأن الفئات الاجتماعية التي يصل مستواها التعليمي عتبة الإعدادي والابتدائي تصل إلى نسبة 32.72% من مجموع التجار المتجولون، أما الذي لا يعرفون الكتابة والقراءة فقد وصلت نسبتهم إلى 5.32% وهذا يدل إلى أن الأنشطة الهامشية وغير القانونية، تستقطب كل الفئات الاجتماعية التي تبحث عن عمل دون تمييز بين متعلم وغير متعلم، ولا يتطلب إلا القدرة على العمل، لذلك فهذا القطاع يمكن أن يطلق علية القطاع المعيشي الهامشي.

إضافة إلى ذلك أن الفئات النشطة عند انهاء دراستهم يصطدمون بالواقع العام للمجتمع والذي يتميز بانتشار حاد لمشكلة البطالة بسبب قلة نسب التوظيف وتزايد نسب الباحثين عن فرص عمل بغض النظر عن مستوياتهم التعلمية ومهاراتهم، فالبطالة وخاصة بطالة الشباب تمثل مشكلة مجتمعية لم تسلم منها أي شريحة اجتماعية، حيث تتعدد مسببات البطالة من فئة لأخرى، بين ندرة وقلة فرص العمل بالنسبة للكفاءات وذوي الشهادات الجامعية. لذلك فنشاط البيع الفوضوي لا يتحكم لفروق تعلمية، وانما لظروف اجتماعية ومادية عامة يعيشها المجتمع اليمني تجعل منه الملاذ والحل الوحيد المتوفر أمام أفراده في انتظار الحصول على بديل أفضل، وخاصة لذوي المستويات التعليمية العلياء أو الشرائح التي لا يلائم هذا النشاط مقوماتها العمرية والجسدية.

2- 3- توزيع التجار الفوضويين بمديرية التحرير حسب الحالة الاجتماعية:

تمثل الظروف الأسرية للتجار الفوضويين بمديرية التحرير العامل الأساس في دفع هؤلاء وأغلبهم من المتزوجين للعمل في قطاع التجارة الغير رسمية لأنها كانت بمثابة الملاذ الايسر لإعاشة اسرهم نظرا لما يخلفه من مداخيل لأفراده في ظل انعدام مصادر بديلة له، خاصة وأن هذا النشاط ذو صيغة تجارية ففي ظل ارتفاع أسعار المواد الاستهلاكية على تنوعها وفي ظل ارتفاع تكاليف مختلف الخدمات الحضرية، ماء، كهرباء، غاز، فإن هذا يعطينا صورة توضيحية أن التجارة الفوضوية قد ساعدت بنسبة كبيرة من استقرار التجار أصحاب الأسر. وهذا ما توضحه معطيات الشكل رقم (2)، الذي يشير إلى توزيع التجار الفوضيين حسب الحالة الاجتماعية.

الشكل رقم (2): توزيع التجار الفوضويين بمديرية التحرير حسب الحالة الاجتماعية.

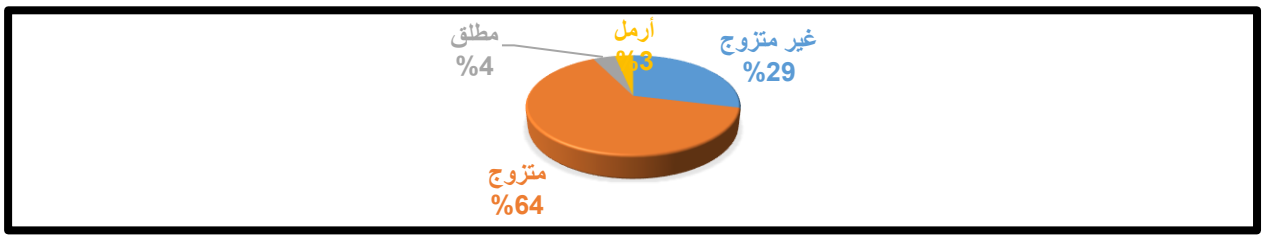

المصدر: الدراسة الميدانية 2023م.

يتضح من معطيات الشكل رقم (2) أن هذا النشاط التجاري الفوضوي مكن نسبة 64% من التجار من إعالة أسرهم، حيث إن هذه الفئة المتزوجة وجدت في نشاط التجارة الفوضوية ملجأ لها لتحصيل مداخيل مادية تعينها على تلبية حاجيتهم وأسرهم، في حين وصلت نسبة الغير متزوجين إلى 29% وهذه النسبة منطقية، وأن اغلب هذه النسبة هي من فئات صغار السن لم يوصلوا للسن القانونية للزواج أو أن بعضهم مؤجلين للزواج نظرا لصعوبة ظروفهم المادية وأسرهم، لذلك فإن هذه النسبة تمارس البيع الفوضوي فعند عملية التحقق الميداني تبين أن أغلب هؤلاء يتحملون أعباء عائلاتهم نتيجة لعدم وجود دخل قار أو لسبب فقدان رب الأسرة مصدر عمله ودخله مما دفعهم إلى ممارسة هذا النشاط لضمان عيش واستقرار أسرهم. أما فئات المطلقين والأرامل فتنخفض نسبتهم 3% – 4%على التولي وهم من كبار السن والمسؤولين عن عائلاتهم والذين اضطرتهم ظروفهم المعيشية لامتهان هذا النشاط.

من كل ذلك نستنتج أن مهنة النشاط التجاري الفوضوي لم يقتصر على فئة دون أخرى، بل شمل كل شرائح المجتمع حيث أن الظروف المأساوية التي تمر بها البلاد وما خلفته من تعقيدات وأزمات ومشاكل للمشهد اليمني والواقع الحضري للمدن كان الدافع وراء اللجوء إلى مثل هذه الأنشطة.

2– 4– أسباب امتهان مهنة التجارة الفوضوية في مديرية التحرير.

عرفت مديرية التحرير توافد كثيف للتجار الفوضويين من مختلف أحياء ومديريات مدينة صنعاء، بسبب تركز وتنوع الكثير من الخدمات والمؤسسات التجارية الراقية والشعبية الكبرى، حيث تضم مجموعة الأسواق التجارية الكبرى، والعديد من المحلات التجارية والخدمية، والجدول رقم (3) يبين سبب تركز الباعة الفوضويين وممارسة تلك التجارة في مديرية التحرير.

الجدول رقم (3): أسباب امتهان مهنة التجارة الفوضوية في مديرية التحرير.

البيانات	هذا كل ما توفر من عمل	الخبرة في هذا العمل	أخر	المجموع
العدد	91	26	8	125
النسبة	72.8	20.8	6.4	%100

المصدر: الدراسة الميدانية 2023م.

من خلال تحليل البيانات المدرجة في الجدول رقم (3) والمتعلق بالأسباب والدوافع التي تقف وراء اختيار التجار لنشاط التجارة الفوضوية، حيث يظهر توجههم إلي هذا العمل باعتباره الحل الوحيد والمتوفر لديهم هذا ما أكدته نسبة 72.8 % من إجمالي التجار، وهذا خاصة بالنسبة للعاملين أول مرة من الشباب وكذا كل المضطرين من منهم لممارسة أي نشاط لكسب رزقهم ورزق أسرهم، لكن هذا لم يمنع من وجود حالات اختيارية كالخبرة في مجال التجارة والتي تسهل من مهمة التجار، حيث يمثل هؤلاء نسبة 26.8% من اجمالي التجار الفوضويين، وهم عموما من بعض الباعة الخواص الذين يضطرون لبيع بعض من سلعهم بطريقة غير رسمية إما لزيادة أرباحهم أو تفاديا لكساد بعضها، أو في حالة كون البائع يتاجر في سلع من إنتاجه الخاص أي يكون أدرى وأكثر خبرة في مجال التجارة بهذه السلع.

أما نسبة 6.4% فمثلت حلات أخرى كاختيار النشاط اضطرارا وفقا لرغبة الشريك في العمل أو حب الاطلاع على عالم التجارة واكتساب خبرة به حتى وإن كان بطريقة غير رسمية، أو مزاولة أي نشاط في

انتظار الوصول إلى السن القانونية للعمل وهم صغار السن أو أولئك الذين لم يجتازوا بعد عتبة الخدمة الوطنية والتي لا تمكنهم قانونيا من مزاولة أي عمل رسمي إن وجد.

ومن كل ذلك نستنتج أن البيع الفوضوي يمكن اعتباره البديل الوحيد المتوفر لأغلب أفراده في ظل انعدام كل فرص الحصول على منصب عمل دائم وقار، نتيجة ضعف التجهيزات الأساسية والخدمات الاجتماعية، وعجز الاقتصادات المحلية في الجهات على خلق فرص العمل، والحرب التي قضت على الاقتصاد الوطني العام والخاص ودمرت البنية التحتية، وتوالي مواسم الجفاف، والمعاناة من الفقر وقلة الإمكانيات، كلها أسباب دفعت أعداد كبيرة من السكان إلى التحاقهم بالاقتصاد غير المنظم، وامتهان حرفة للتجارة الفوضوية.

المحور الثالث: تأثير التجارة الفوضوية على الجانب الاقتصادي والاجتماعي والبيئي بمديرية التحرير:

رغم مبادرة بعض الجهات الحكومية المتعاقبة بالتحكم بالتجارة الفوضوية وتنظيمها، إلا أنها مازالت تمثل مصدر كبير ومهم في الاقتصاد في المدن اليمنية، ورغم إيجابياتها في خفض معدل البطالة حيث مثلت أعاله الكثير من الأسر كما سبق القول، إلا أن أثارها السلبية في احتلالها للأرصفة والشوارع ونقاط التقاطع ومحاور الساحات ومداخل الاسواق والمنشئات العمومية الدينة والتعلمية والخدمية والإدارية، يطرح مشكلة النقل والتنقل والتجوال ونتج عنه انعكاسات اقتصادية واجتماعية وبيئية، منها تكلفة الوقت واستهلاك الوقود وارتفا ع نسبة التلوث والنفايات، وخلق اختناقات مرورية حادة وعرقلة سير المركبات العامة والخاصة، وكذلك تدهور المجال الحضري وتشويه صورته وجاذبيته، وعقد المشكلة، وخلق صراع دائم ينتهك خصوصيات مدينة صنعاء العاصمة السياسية لليمن، وضيع فرصة حصولها على عائدات مالية مهمة هي في أمس الحاجة إليها لترميم وإصلاح الأملاك العمومية المتمثل بالشوارع وملاحقاتها والميادين والساحات.

وفي هذا المحور سوف نتطرق إلى أهم الأثار السلبية المترتبة على التجارة الفوضوية في مديرية التحرير بمدينة صنعاء، سعياً منا في الخروج بعدد من الاقتراحات لحل مشاكلها وتنظيمها بحث لا يضر بالتجار وينمي تجارتهم.

1- تأثير التجارة الفوضوية على الجانب الاقتصادي:

تسهم التجارة الفوضوية في خلق صراع اقتصادي ومنافسة غير متكافئة بين أصحاب المحلات التجارية القانونية والتجار الفوضويين، مما يدفع أصحاب المحلات التجارية إلى استغلال الرصيف والفضاء المجاور لمحلاتهم خوفاً من احتلالها من قبل التجار الفوضويين، وكذلك لاستقطاب زبائن لهم وتوسيع خدماتهم ورفع دخولاتهم، مما فوت فرصة حصول المدينة على عائدات الضرائب، وكذلك ساهمت في رفع تكلفة تنظيف مخلفات التجارة الفوضوية.

- **1- 1-تنافس التجار على احتلال الاملاك العمومية وضياع فرصة تحصيل عائدات الضرائب.**

من خلال المعاينة الميدانية للمواقع المعنية في مديرية التحرير وجد الباحث تنافس محموم بين التجار الفوضويين وأصحاب المحلات التجارية والتسابق في احتلال أرصفة الشوارع وكذلك أجزاء كبيرة من الشوارع والساحات الخالية، هذا الاحتلال لا يقتصر انعكاس آثاره على المستويات الاجتماعية والبيئة الحضرية

وحسب، وإنما له آثار اقتصادية، حيث والتجار الفوضويين لا يدفعون الضرائب المخصصة للدولة والمجلس المحلي، ويتهرب أصحاب المحلات التجارية من دفع الضرائب التي تناسب المساحات التي يحتلونها، لذلك نجد أن خزينة الدولة تفقد الكثير من المداخيل، وضياع فرصة حصول المجلس المحلي على عوائد مالية والتي يمكن أنفاقها في عمليات الصيانة للفضاء العام في الشوارع. تبين اللوحتان رقم (3،4) التنافس المحموم بين التجار الفوضويين وأصحاب المحلات التجارية النظامية على احتلال الأرصفة والشارع.

اللوحة (3 و4) احتلال أصحاب المحلات التجارية النظامية والتجار الفوضويون للرصيف وأجزاء من الشارع.

المصدر: الدراسة الميدانية 2023م.

من خلال اللوحة رقم (3) نجد أن بعض أصحاب المحلات التجارية يتسارعون في الاستحواذ على المساحة الأمامية لمحلاتهم خوفاً من احتلالها من قبل التجار الفوضويين، ولا يقتصر الأمر على ذلك فحسب بل يمتد إلى أن يصل إلى احتلال أجزاء كبيرة من الشوارع الرئيسية المخصصة لمرور الشاحنات والسيارات الميكانيكية.

في حين تبين اللوحة رقم (4) إلى اليسار أن التجار الفوضويين يعرضون بضاعتهم على الأرصفة وفي الشوارع وعند التقاطعات الغير مشغولة من قبل أصحاب المحلات التجارية، مما ساهم في فقدان الأرصفة وظيفتها نهائيا التي تختص في حركة سير الراجلين، فهي أصبحت أماكن لعرض السلع المختلفة، حيث وضح النزول الميداني بأنهم يقومون باستغلال شبه كلي للرصيف، وأن هذا التصرف ساهم في ضياع فرصة المجلس المحلي لتحصيل المداخيل التي يمكن إنفاقها في عمليات صيانة الفضاء العمومي كما سيق القول.

2-1 التجارة الفوضوية لا تدخل في حساب الناتج الوطني.

في حين نجد أن التجارة الفوضوية وما تنتجه من خدمات لا يدخل في حساب الناتج المحلي للدولة، حيث والتقديرات التي تعتمد عليها السلطات الحكومية لا تمثل الحقيقة ولا تعكس الوضع الاقتصادي للبلد، نجدها كذلك انها تساهم في تشجيع التهرب عندما يتوفر سوق العرض بعيدا عن رقابة الدولة، فقد يساهم في دخول المواد والسلع المهربة، ومن المعروف فإن التهريب يتسبب في هدم اقتصاد الدولة حيث يحرم خزينتها من الإيرادات الجمركية المشروعة على تلك السلع، كما أن وجود هذه السلع المهربة داخل مدينة صنعاء والمعروضة في السوق يمثل منافسة غير عادلة ضد القطاع الرسمي كون السلع تباع بأسعار منخفضة مقارنة بمثيلتها المشروعة نتيجة عدم خضوعها للضرائب.

1-3 التجارة الفوضوية تساهم في رفع الضرائب على التجارة القانونية.

قد تساهم هذه التجارة في رفع الضرائب على التجارة النظامية، فعند وجود التهرب الضريبي من قبل التجار الفوضويين، يترتب علية عجز السلطات والمجالس المحلية عن تغطية نفقاتها لأنها لا تستطيع تحصيل الضرائب الناتجة عن بعض الأنشطة، تلجأ إلى رفع قيمة الضرائب على المسجلين لديها الناشطين في القطاع الرسمي من أجل محاولة تغطية نفقاتها والتخلص من الصعوبات المالية، "وحسب تصريح بعض تجار المحلات التجارية أن الضريبة ارتفعت بشكل كبير، وفي الفترة الأخيرة تفاجئوا بتطبيق ضريبة المبيعات ورفعت نسبة الضريبة المحصلة لتتجاوز مبالغ كبيرة" وهذا بدوره ما قد يؤدي الى هجرة تجار القطاع النظامي الى التجارة الفوضوية، كما تؤثر هذه التجارة على نجاح الاستثمار، إذ يتطلب نجاحه دارسة وتحليل السوق من، حيث وجود المنافسة وإمكانية تغطيتها للطلب على المنتج المزمع الاستثمار فيه، فوجود أي تجارة منافسة داخل السوق خاصة إذا كانت غير متكافئة يشكل تهديداً لنجاح الاستثمار خاصة عند وجود تجارة فوضوية مجاورة للتجارة النظامية، وهذا بدوره يقلص من حصول الدولة على الضريبة المستحقة كما يفرض على المستهلك الاتجاه نحو التجارة الفوضوية نظراً لتوفر عاملي سهولة الوصول اليها وتكاليفها المنخفضة.

وكذلك التجارة الفوضوية تساهم في زيادة الأعباء والنفقات المالية بالنسبة لقطاع النظافة وللبلدية للتخلص من النفايات والمخلفات الناتجة عن انشطتها، حيث يخصص لهذا القطاع ميزانية محددة لمواجهة جمع ونقل النفايات الحضرية، وعندما تصبح كمية النفايات كبيرة سيعني ذلك دون شك ارتفاع الفاتورة خاصة إذا كان العمل يرتبط بكمية النفايات والمخلفات المراد التخلص منها.

2- تأثير التجارة الفوضوية على الجانب الاجتماعي:

يعد الشارع والأماكن العامة وما تعكسه من مستوى حضاري وجمالي للمجتمع (عبد الستار محمد، ص 16، 1998)، فعندما يمر الأجنبي من الشارع قد يحكم على المجتمع الحضري بالرداءة فصورة التجار الفوضويين في الشوارع والتقاطعات والساحات، والبسطات على الرصيف وبضاعتهم يتركون في أذهانهم سمعة مجتمع المدينة فيتسرع بأخذ فكرة سيئة عن سكان المدينة وحياتهم (F._SCHNEIDER, 2000.p 77)، فطالما كانت الواجهة الحضرية تعبيراً عن جودة الحياة ونوعية المجتمع الذي يسكن المدينة، وفي هذه الفقرة سوف نتطرق إلى أهم التأثيرات الاجتماعية للتجارة الفوضوية في مديرية التحرير.

2-1- التجارة الفوضوية ومساهمتها في انتشار الآفات الاجتماعية.

من المؤكد أن هذه التجارة تساهم في انتشار الآفات الاجتماعية، فظهور هذه التجارة في الشوارع الرئيسية والساحات وامام المحلات التجارة والمرافق العامة والأماكن المزدحمة للمارة والسيارات خلق ظروف ملائمة للسرقة والآفات الأخرى، فمن جهة بعض الأفراد يستغلون الاكتظاظ وغياب التنظيم لسرقة ممتلكات الأفراد المشترين أو البضاعة المعروضة، ومن جهة أخرى قد يوفر لهم الشارع المكتظ بالبضاعة والمارة والزبائن مجالاً ملائما لعرض بضاعتهم المسروقة من أماكن أخرى. كما أن هذه التجارة توفر سلع ومواد ضارة ومنها ما له تأثير مباشر على صحة الأفراد عند الاستهلاك وبدون أي مسؤولية تباع هذه

المواد والمعدات حتى للأطفال، وحسب الدراسة الميدانية تم استجواب عشرون زبون من زبائن التجارة الفوضوية للإجابة وتوضيح نوع المشاكل التي تعرضوا لها عند شرائهم سلع التجار الفوضويين، والشكل رقم (3) يوضح ذلك.

الشكل رقم (3): توزيع زبائن التجارة الفوضوية حسب المشاكل التي تعرضوا لها بمديرية التحرير.

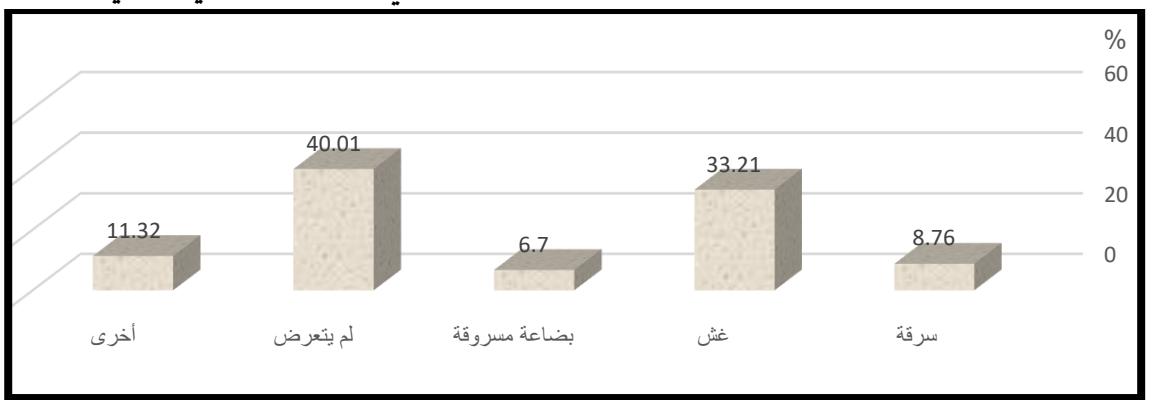

المصدر: الدراسة الميدانية 2023م

من خلال الشكل رقم (3) نجد أن لهذه التجارة انعكاسات سلبية حيث وقد تعرض نسبة 60% من زبائن تجارة التجوال للغش أو السرقة أو شراء بضاعة مسروقة وغالباً ما تكون الكترونيات خاصة التلفونات، قد تخلق هذه التجارة المناخ الملائم للانحراف وظهور سلوكيات سيئة لديهم فغياب التنظيم الذي يحكم عمل الباعة يشجعهم على اللجوء الى كل الأساليب الممكنة، من أجل تعظيم الربح فيقتادهم الطمع الى استغلال كل الوسائل حتى لو كان ذلك على حساب المشترين أو المحيط المجاور، كما يظهر هذا التأثير حين يلجأ بعض السكان في محاولة يائسة الى توعية الباعة ومنعهم عن سلوكيات محددة كأن يقوموا بالكتابة على واجهات المباني ممنوع رمي القمامة أو غيرها هنا.

2-2- دور التجارة الفوضوية في التشجيع على التسرب المدرسي.

نظراً لقلة فرص التوظيف وانعدامها وكذلك توقف صرف الرواتب لأغلب الموظفين منذ ما يقارب ست سنوات، وفقدان الكثير لوظائفهم في القطاع الخاص بسبب تدمير منشأتهم نتيجة الحرب والمشاكل السياسية التي ما زالت تشتعل في اليمن، أصبحت هذه التجارة ملاذا لأغلب الأفراد الذين فقدوا وظائفهم مما ترتب عنه أن يدفع الآباء والمعيلين بأحد أبنائهم للانخراط في هذه التجارة، عسى أن تساهم في توفير المتطلبات الأساسية للأسرة.

اللوحة رقم (5) التجارة الفوضوية تستقطب عمالة الأطفال وتشجع على التسرب المدرسي.

وبذلك أصبحت هذه التجارة وجهة للأطفال خاصة وأنها لا تتطلب الكثير للقيام بها ولا تستدعي أي مؤهلات خاصة فهي تستقطب الكثير من الأطفال الذين ينشطون كتجار فوضويين ومتجولين أو عن طريق العرض بالطاولات أو من خلال العربات المدفوعة ويقدمون الفواكه والمأكولات مواد متنوعة وبعض الأشياء المستعملة الأخرى مثل الهواتف النقالة (F._SCHNEIDER 2005.p34)، اللوحة رقم

(5) ونتيجة لذلك فقد خلق هذا المجال لديهم فكرة أن هذا التجارة هو مجال عمل مستقبلي ويعتبرونه خياراً، بالإضافة الى أن الأطفال غير مهيئين للنشاط بعد وهذا قد يؤثر عليهم في العديد من المجالات الأخرى، وقد يتعرضون الى الايذاء النفسي أو قد يتحتم عليهم تحمل نتائج منطق الربح و الخسارة الذي يحكم المعاملات التجارية، وحسب الدراسة الميدانية وجدنا أن نسبة من ممارسين تجارة التجوال هم أطفال تسربوا من المدرسة ظنا من أباءهم أن ذلك قد يكون مجال عمل مستقبلي وهذا بحكم أن ممارسة التجارة الفوضوية لا يتطلب أي مستوى دارسي أو مهارة معينة.

المصدر: الدراسة الميدانية 2023م

2-3- التجارة الفوضوية خلقت بيئة غير مستقرة لعيش الساكنة المحيطة بها بمديرية التحرير.

إن التجارة الفوضوية في مديرية التحرير، خلق نوعاً من الاضطراب الذي يمس بالاطار المعيشي للسكان المجاورين لمواقع نشاط هذه التجارة يتأثرون سلبياً بشكل مباشر من هذه التجارة، والعوامل المساهمة في ذلك متعددة ومن أهمها حركة فرشات التجار الفوضويين على الرصيف والساحات والاحياء وحركات عرباتهم في الشوارع والتقطعات، وما يرافقها من نتائج الديناميكية غير المرغوبة منها استعمال مكبرات الصوت للترويج لبضائعهم هذه الدينامية الحركية شكلت مصدر إزعاج للسكان، وحسب استطلاع الراي وجدنا أن أغلبية الساكنة يشتكون من الازعاج الذي تسببه هذه التجارة من الساعة السابعة صباحاً حتى التاسعة مساءً، علاوة على ذلك تذمر وشكوى أصحاب المحلات التجارية من هذه التجارة وعدم رضاهم، حيث أن أصحاب هذه التجارة يبيعون بسعر أقل من سعر المحل، إضافة إلى ما يشكلونه من مصدر ازعاج وازدحام عندما يأتي التاجر الفوضوي ويفرش بضاعته أمام المحل، وقد وصف هذه الظاهرة أحد أصحاب المحلات التجارية بأنها، "منافسة غير عادلة وغير شريفة أيضاً".

3- تأثير التجارة الفوضوية على البيئة الحضرية بمديرية التحرير.

لا شك أن البيئة الحضرية الملائمة تعتبر مطلباً أساسياً للمجتمع، خاصة بعد الاهتمام العالمي بقطاع البيئة في ظل المبادرات الدولية لتحقيق التنمية المستدامة، والإساءة الى البيئة الحضرية يعتبر إساءة للمدينة والمجتمع الحضري، (V._TANZI.Dar. 1982.p 33) ، وفي واقعنا اليمني نجد أن بيئة المدن اليمنية وشوارعها لم تخلو من آثار التجارة الفوضوية، وفي مديرية التحرير بمدينة صنعاء مثالا حيا على

ذلك فالوضع الحالي لهذه التجارة، أصبحت تؤرق المواطن وتمارس ضغوط متزايدة وتمس ببيئة الوسط الحضري، من جميع المستويات فمجالها لم يعد يتحمل هذا النوع من التجارة، وهذا ما سوف نتطرق إليه في هذه الفقرة.

3-1 تأثير التجارة الفوضوية على حركة النقل ووضعية الطرق والأرصفة.

احتلال الطرق في الشوارع والأرصفة كمجال عرض من قبل التجار الفوضويين له تأثير، فالأرصفة تتضرر لأنها لم تعد قادرة لأن تستقبل بضاعة هؤلاء التجار، ويشمل هذا الضرر تغيير في الشكل أو المنظر أو الوظيفة، فشوارع مديرية التحرير يشهد ديناميكية كبيرة للمركبات والراجلين، باعتبارها شوارع رئيسية تربط المديرية ببقية أحياها ومديريات مدينة صنعاء كونها تقع في وسط المدينة، وتتميز بكثافة وتركز عالي للنشاطات التجارية والخدمية المختلفة، مما شكل نقطة جذب خصبة لاحتلال طرقاتها وارصفتها وساحاتها من قبل التجار الفوضويين، نتج عنها ازدحاماً شديداً في الشوارع وكذا في خطوط السير، علاوة على أنها ضاعفت من حدة الازدحام في خطوط السير وخلقت حالة من الفوضى في الشوارع. اللوحة رقم (6). تبين شدة الازدحام وعرقلة حركة السير في شوارع مديرية التحرير بسبب ممارسة التجارة الفوضوية.

اللوحة رقم (6): التجارة الفوضوية تعرقل حركة سير المركبات والمارة في شوارع مديرية التحرير.

المصدر: الدراسة الميدانية 2023

من خلال تحليل اللوحة رقم (6) نجد أن صعوبة عبور أصحاب السيارات والمارة على طول الشارع بسبب التجار الفوضويين وتجارتهم، نتيجة لاحتلالهم الرصيف والطريق العام لعبور السيارات، أدى إلى هجرة المارة من الأرصفة إلى الطريق العام مما انعكس عنة ازدحام حاد وتعطل حركة مرور المركبات لعدة ساعات.

3-2 تأثير التجارة الفوضوية على البيئة وعملية جمع النفايات.

تعكس النظافة والصحة العامة أهمية بالغة في حياة المجتمعات المتحضرة، لذلك كان لزاماً علينا أن نشير إلى تأثير هذه التجارة عليهما فعادة أينما وجدت هذه التجارة نجد شروط الصحة والنظافة العامة، تكاد تنعدم سواء على الأرصفة أو الساحات العمومية أو الشوارع والساحات، كما أن الأمر لا يتوقف عند هذا الحد فالنفايات الناتجة عن التجارة الفوضوية تجذب الحشرات الضارة وقد يؤدي هذا إلى الإصابة بالأمراض وانتشارها، اللوحة رقم (7) تبين تكدس

النفايات في الشوارع والساحات والأرصفة الناتجة عن الباعة الفوضويين وتجارتهم.

اللوحة رقم (7) تكدس النفايات في مديرية التحرير جراء التجارة الفوضوية.

من خلال اللوحة رقم (7) نجد تكدس القمامة في وسط وزويا الشوارع والساحات الناتجة عن التجارة الفوضوية، التي منها المخلفات الناتجة عن المواد الاستهلاكية هذه الأخيرة التي عادة ما تكون وراء انتشار الروائح الكريهة خاصة في فصل الصيف، وهذا يسيء بشكل كبير الى المحيط خاصة وأن التجار لا يتقيدون بوقت رمي النفايات ولا يحددون مكاناً معيناً يسهل على أعوان البلدية القيام بوظيفتهم وهذا يأتي دائما كإضافة الى تشويه المنظر العام والإساءة إلى البيئة الحضرية.

المصدر: الدراسة الميدانية 2023م.

3-3- تأثير التجارة الفوضوية على المظهر العام والاعتداء على البيئة الحضرية في مديرية التحرير.

ساهم التجار الفوضويون وتجارتهم في تشويه الواجهة الحضرية عن طريق الكتابة على واجهات المباني بأساليب تسيئ الى البيئة الحضرية، وقد يتيح ذلك الفرصة حتى أمام التجار النظاميين ليتخذوا واجهات المباني لأغراض اشهارية من أجل خدمة أغراض التسويق من جهة، وحجم أدوات العرض وأماكن تواجدها ومدى تأثيرها السلبي على واجهات المباني من جهة ثانية اللوحة، إضافة إلى أن المعدات المستعملة عادة ما تكون مهترئة سواء كانت هذه المعدات ثابتة كطاولات العرض أو مدفوعة أو مجرورة أو حتى مركبات، رقم (8) تأثير التجارة الفوضوية على الواجهة الحضرية في مديرية التحرير.

اللوحة رقم (8) التأثير على المظهر العام والاعتداء على البيئة الحضرية في مديرية التحرير.

المصدر: الدراسة الميدانية 2023م.

المحور الرابع: الحلول المقترحة لمعاجلة ظاهرة التجارة الفوضوية:

إن الحل الأمثل لظاهرة التجارة الفوضوية، يتمثل في تحقيق إصلاحات اقتصادية واجتماعية كبرى، أهمها إعادة بناء منظومة التربية والتعليم العالي والتكوين المهني وتطوير منظومة الصحة، وتعميم الحماية الاجتماعية، وتشييد اقتصاد منتج ومتنوع يخلق القيمة المضافة ومناصب شغل، وإعادة تأهيل المرافق العامة وتحسين جودة خدماته، وتوظيف واسع للرقميات، فضلاً عن إصلاحات تتناول مجالات أخرى.

من خلال تحليل مشكلة التجار الفوضويين وتجارتهم في مديرية التحرير بمدينة صنعاءً، وجدنا أن الظاهرة لم تعد محدودة بالزمان والمكان، بل أصبحت تشكل قطاع قائم بذاته، تزايد انتشارها خلال السنوات الماضية بفعل الهجرة الريفية والمشاكل السياسية والحروب وانقطاع المرتبات منذ سنوات وزيادة معدل البطالة حيت مست مختلف شرائح المجتمع ومنهم الأكاديميين والمتعلمين، ولذلك لم يجد هؤلاء متنفس يساعدهم من براثين الفقر إلا في ممارسة التجارة الفوضوية، فشوارع مديرية التحرير ومدينة صنعاء تزدحم بالباعة الفوضويين وتجارتهم، نتج عنها عدة مشاكل بسبب سوء التخطيط السليم، منها:

– تأثير التجارة الفوضوية على البيئة الحضرية وعملية جمع النفايات

– تأثير التجارة الفوضوية على المنظر العام والاعتداء على البيئة الحضرية والمساحات العامة.

– احتلال الأرصفة والشارع من طرف التجار الفوضويين.

– ازدحام كبير في حركة مرور السيارات والمارة وانتشار كمية هائلة من النفايات الصلبة،

– حرمان الدولة من الرسوم الضريبية، وتشويه منظر الشوارع الحضاري وظهور المشاكل الاجتماعية.

وبناء على ما سبق، تحتم علينا الاسهام في هذا الدراسة بحلول منطقية – تأخذ بعين الاعتبار التجار الفوضيين – يمكن أن تعالج هذه الظاهرة أو تساهم بالحد منها، سوف نتطرق إلى الحلول كما يلي:

1 – تأطير التجارة الفوضوية من خلال إصلاح وتحديث المنظومة التشريعية:

لانتقال التجار الفوضويين إلى الإتجار المنظم لابد من احداث بيئة قانونية متكاملة تؤطر أنشطة التجارة الفوضوية، فالحاجة ماسة لصياغة منظومة تشريعية تتبنى إقرار الوضع القانوني المتعلق بممارسة التجار الفوضويين بكافة فئاتهم وعلى الشروط والالتزامات التي تفرضها ممارسة التجارة الفوضوية، وتحديد وتبسيط اللوائح وتوضيح الصلاحيات فيما يتعلق باستغلال الفضاء العمومي، وإقرار العقوبات في حالة مخالفة القانون، فتطوير البيئة التشريعية من أجل تأطير أنشطة التجار الفوضويين والتحكم في حجم الظاهرة وإعادة إدماج هذه الفئة الاجتماعية ولتحقيق ذلك كما يلي: –

– العمل على سد الفراغ القانوني بتنظيم وتأطير التجارة الفوضوية بكافة أشكالها عن طريق وضع مقتضيات قانونية تنظم ممارسة هذه الأنشطة من خلال شروط ومعايير ذات الصلة، مع تحديد

المخالفات والإجراءات المتعلقة باحتلال الفضاءات والأماكن العمومية، أو المزاولة دون ترخيص، وتحديد درجة خطورتها والعقوبات المناسبة لها.

– تحيين القوانين واللوائح التنظيمية وتبسيطها وإضفاء الشفافية عليها بشأن الترخيص بممارسة التجارة المؤقتة في الأملاك العامة من طرف التجار الفوضويين، باستغلال أماكن داخل المجال الحضري للمدن.

2– ابتكار طرق ناجحة لتنظيم أنشطة التجار الفوضويين:

لتنظيم أنشطة التجار الفوضويين لا بد من تقديم التسهيلات لتشجيعهم على التنظيم، منها تخفيض الضرائب، والانخراط في نظام الحماية الاجتماعية، واعفائهم من رسوم التقييد بالسجل التجاري، وعدم الحجز على بضاعتهم، مع ضبط مختلف جوانب التدبير اليومي للفضاءات العامة والشوارع التي يستغلها التجار الفوضويين، وعمل كل التدابير التي من شأنها أن تحقق تنظيم ناجح للتجارة الفوضوية في المشهد الحضري، وبما ينسجم مع معايير الحفاظ على جمالية العمران والنظام والبيئة، وصيانة حقوق التجار المستقرين، وتعزيز تجارة القرب لفائدة السكان، ويعتمد تدبير الفضاء العمومي الذي يستغله التجار الفوضويين على مبدأ الاستغلال النافع لهذا الفضاء، من خال أربعة أنماط كما يلي:

– إنشاء أسواق لتوطين التجار الفوضويين وتجارتهم بشرط أن تكون قرب الفضاءات التجارية من الأماكن التي كان تنشط فيها التجارة الفوضوية.

– تهيئة واعداد فضاءات تنظم فيها أسواق بوتيرة زمنية ووفق توقيت محددين.

– استغلال الفضاءات التي يمكن تهيئتها وتخصيصها لأنشطة التجار الفوضويين، عند توفر شروط الاستدامة والاندماج المجالي والحفاظ على شروط السلامة والنظافة والطمأنينة وجمالية الأحياء في المجال الحضري.

– تجهيز مركبات مخصصة في التجارة المتنقلة، سواء في مواقع ثابتة أو بالتجوال في المناطق الحضرية.

3 –إنشاء منظومة للتأهيل المهني للتجار الفوضويين ضمن القطاع المنظم:

إن تأهيل الرأسمال البشري يتطلب عمل منظومة للتأهيل المهني تتيح تأهيلا مهنيا سريعا، بما يتناسب مع احتياجات كل مواطن، وبما يضمن الحق في التعلم مدى الحياة للجميع، على غرار ما فعلته بعض الدول الرائدة في هذا المجال، لتأهيل التجار الفوضويين، وضمان مساهمتهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وإلى الحد من الانعكاسات السلبية للتجارة الفوضوية لذلك فالتأهيل سيحقق الاتي:

– تأهيل التجار الفوضويين مهنيا سيمكنهم من ممارسة أنشطة بديلة عبر تأهيلهم للحصول على مناصب شغل أو إحداث مشاريع منظمة خاصة.

– تأهيل التجار الفوضويين مهنيا سيمكنهم من الاندماج في سوق العمل والاقتصاد المنظم.

– تأهيل التجار الفوضويين مهنيا سيمكنهم من تطوير المهارات والكفاءات من أجل الرقي المهني أو تغيير المسار المهني أو الانتقال من قطاع إلى قطاع آخر.

– تأهيل التجار الفوضويين في إطار برامج تأهيلية مرنة، في مجالات محو الأمية والتعليمات الأساسية، والرقميات، والصحة والسلامة، وخدمة الزبنا،

والتسويق، ستمكنهم من تحويل تجارتهم الفوضوية إلى القطاع والتدبير المنظم.

4- تشجيع القطاع الخاص لخلق قطاعات اقتصادية جديدة ينخرط فيها التجار الفوضويين:

تحفيز القطاع الخاص بأن يساهم في تنزيل عدد من الخيارات والتدابير الأساسية وخلق فرص في قطاعات اقتصادية جديدة في مجالات كالصناعة والتأهيل وتدبير الفضاءات التجارية وتحفيز الاستثمار الخاص للمشاركة في مشروع إدماج التجار الفوضويين، وذلك في المجالات التالية:

- إنشاء معاهد تقنية ومهنية في مختلف المهن والحرف لتأهيل التجار الفوضيين.
- تطوير وإنتاج التجهيزات الثابتة والمتنقلة التي تستعمل في التجارة الفوضوية مع مراعاة شروط الاستدامة .
- إنشاء مناطق أنشطة اقتصادية لتوطين التجار الفوضويين في الأنشطة المهنية والحرفية والوحدات الإنتاجية والخدماتية الصغيرة.
- تشييد أسواق تجارية نموذجية وتوطين التجار الفوضويين فيها بعد خضوعهم لدورات التأهيل المهني.

5- تنظيم المهن والحرف:

لقد عرف اليمني قديما تنظيما تقليديا للمهن والحرف، واشتهرت وظيفة أمين الحرفة في المدن القديمة، وفي ظل التحولات التكنولوجية والاقتصادية والاجتماعية الحديثة ظهر عدد هائل من المهن والحرف الجديدة التي لم تحظ بالتقنين والتنظيم، ويعتبر تقنين وتنظيم ووضع معايير ممارسة المهن والحرف شرطا أساسيا لتأهيل العمل المهني والحرفي، والرفع من جودة المنتجات والخدمات، وتحقيق إدماج التجار الفوضويين، ويتحقق ذلك عن طريق اتباع الخطوات التالية:

- تنظيم وتقنين مختلف المهن والحرف في القطاعات التجارية والصناعية والخدماتية والزراعية، بعد إحصائها وتصنيفها وفق توزيعها الجغرافي مع مراعاة الخصوصيات المجالية، والعمل على تعميم برامج التأهيل والاعتراف بمكتسبات الخبرة المهنية، وتمكين التجار الفوضويين من بطاقة مهنية.
- تمكن التجار لفوضويين من التنظيم والتعاون في إطار جمعيات لإنشا أنشطة اقتصادية تنموية شرط أن يكون خاضع لمعايير التنظيم.

6- تطوير التعمير والتخطيط التجاري:

الاهتمام بالتخطيط والتهيئة العمرانية بالمدينة وإعطاء أولوية للتعمير التجاري، ذلك أنها تساعد على تدبير أمثل للمؤسسات والأنشطة التجارية بما يراعي متطلبات الساكنة وتجارة القرب والمنافسة الشريفة وحركة السير، وكذا على تدبير استباقي ومحكم لأنشطة التجارة، بما فيها التجارة الفوضوية ويتحقق ذلك عن طريق اتباع الخطوات التالية:

- حث أصحاب العقارات على إحداث أسواق قريبة من مشاريعهم العقارية وفق معايير موضوعية محددة.
- العمل على تحفيز القطاع الخاص لبناء أسواق نموذجية تساهم في استيعاب التجارة الفوضوية.

نتائج البحث:

أمام النفوذ الواسع للتجارة الفوضوية في مديرية التحرير بمدينة صنعاء، وتأثيراتها المتعددة على مستويات مختلفة فهي تمس بواقع التنمية الحضرية في العديد من النواحي الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية، وغم الانتقادات التي تشهدها الظاهرة إلا أنها

ما زالت في بعض الأحيان الوجهة الأولى لاقتناء السلع لبعض السكان وهذا يطرح التفكير في إمكانية تواجد العجز أو الخلل في قطاع التجارة القانونية، أو البنية التجارية بمدينة صنعاء.

ونتيجة لسلبياتها الكثيرة لا تترك هذه التجارة مجالا واسعا من الخيارات أو اللجوء إلى بعض الحلول خاصة الحلول الجذرية، وهو الوقوف الجاد من قبل السلطات الرسمية في اليمن، الأخذ بالحلول الواردة في متن هذا الدراسة، حيث وهي حلول عملية وعلمية قابلة للتطبيق وتراعى فيها حقوق التجار الفوضويين، إلى جانب تبني التوصيات التي تصب في مجملها في تقليل ظاهرة التجارة الفوضوية في المدن اليمنية ومن أهم توصيات الباحث مايلي:

– إعادة بناء منظومة التربية والتعليم العالي والتكوين المهني وتطوير منظومة الصحة، وتعميم الحماية الاجتماعية، وتشييد اقتصاد منتج ومتنوع يخلق القيمة المضافة وخلق فرص عمل وتشغيل القوى العاطلة، وإعادة تأهيل المرفق العام وتحسين جودة خدماته، وتوظيف واسع للرقميات.

– البحث عن بدائل لحل مشكلة البطالة المتفشية بشكل غير متوقع في البلد، وصرف مرتبات الموظفين المتوقفة منذ سنوات، وكذلك تبني مشروع التعويض لمن فقد عملة بسبب الحرب والمشاكل السياسية، من شئنها أن تحافظ على كرامة الفرد القادر على العمل، وتفادي ولوج هؤلاء العاطلين وسرعة انخراطهم إلى مهنة التجارة الفوضوية.

– تحقيق العدالة الاجتماعية، وذلك من خلال خدمة السكان ذات الطبقة المهمشة والفقيرة وتحسين مستوى عيشها، وتحصينها بالعلم والتعليم الذي قد يترتب عليه التقليل من مستوى الأمية وينعكس علية التقليص من مستوى الفقر الذي يعتبر من الاستثمار المهم الذي بدورة سيمكن البلد من الارتقاء إلى مراتب النمو والتنمية.

– تنقيح القوانين وتفعيلها الخاصة بالأملاك العمومية واستغلاله، ومنع التراخيص لاستخدام الملك العمومي، وتنظيم الفراغات العامة التي لا يضر الصالح العام، واستغلالها لصالح التجار الفوضويين، وخلق نوع من الثقة بين التجار ومصلحة الضرائب وانعكاساتها الاقتصادية العامة.

– تشجيع التجار الفوضويين على ممارسة التجارة خارج مناطق الثقل التجاري، وتقديم المساعدات المادية وحل العراقيل المختلفة التي قد تواجههم عند فتح مشاريعهم التجارية، بهدف تحقيق التوازن التجاري بين المراكز الحضرية في المدن.

– المحافظة والتحسيس بأهمية المجال العمومي الحضري، حيث يترتب علية جمالية ورونق المدينة ومشهدها الحضاري والجغرافي، وتحقيق الأمن والراحة والاستقرار النفسي والاجتماعي للمواطنين.

المراجع.

أولاً: المراجع في اللغة العربية:

[1] بوطيب' على (2006 م)' الاقتصاد غير المهيكل والتنمية المحلية بمدينة القنطرة، (حالة الانشطة بدون محل) بحث دكتوراه، كلية الآداب والعلوم الانسانية القنطرة المملكة المغربية.

[2] الهيلوش محمد، 2014م، إشكالية تهيئة وتدبير المجال العمومي بالمدن المغربية، نشر الملتقى الثقافي لمدينة صفرو بالمغرب.

[3] النصيري' علي محمد(2014م)، مسح العمل غير المهيكل في الجمهورية اليمنية، وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، قطاع علاقة العمل، صنعاء.

[4] عبد الستار' عثمان، (1988 م)، المدينة الاسلامية، عالم المعرفة العدد 128، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب الكويت.

[5] نهرو' نوح ابراهيم(2017م)، استراتيجية التنمية العمرانية للمدن اليمنية، دراسة تطبيقية لمدينة صنعاء، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة السودان العلوم والتكنلوجيا، الخرطوم.

[6] شتية ضرغام عبد اللطيف، وبرهم نسيم فارس، 2018م، القطاع الاقتصادي غير الرسمي " ظاهرة البسطات والباعة المتجولين في وسط مدينة عمان– دارسة في الاقتصاد غير الرسمي، مجلة الزرقاء والبحوث والدراسات الإنسانية، المجلد 12، العدد الثاني.

ثانياً: المراجع في اللغة الانجليزية:

[1] Bhowmik, Shart 2005, Street Vendors in Asia: A review. Economic and Political Weekly.

[2] DeLuca, J 2012, Street Vendors in the Global City: Exploring Genoa’s Informal Economy. The journal for undergraduate ethnography, v2.

[3] Mitullah, W, Street Vending in African Cities: A synthesis of Empirical Findings from Kenya. Cote D'ivoire, Ghana, Zimbabwe 2003, Uganda and South Africa. University of Nairobi, Institute for Development Studies,

[4] Mallak, Qarah, 2010. The Problematic Informal Economy in Algeria, Presentation and Comparison of Experiences: Mexico, Tunisia and Senegal, PhD, Montessori University, Constantine, Algeria.

[5] From Kenya 2003. Cote D'ivoire, Ghana, Zimbabwe, Uganda and South Africa. University of Nairobi, Institute for Development Studies.

[6] F._SCHNEIDER & D.H. 2000. _ENSTE, Shadow Economies: Size, Causes, and Consequences, in Journal Economic Literature, vol._38.

[7] F._SCHNEIDER 2005, Shadow economies around the world: what do we really know, in European Journal of Political Economy, vol._21.

[8] -TANZI dir 1982., The Underground Economy in the United States and Abroad, Lexington Books-D.C. Heath and Company, Lexington Mass.